بدائل مُقترحة لتعزيز الإتاحة بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠

إعداد

د/ إيمان محمد شوقى الضبع

دكتور باحث بقسم تخطيط التعليم، شعبة بحوث التخطيط التربوي

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

بدائل مُقترحة لتعزيز الإتاحة بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠

د/ إيمان محمد شوقى الضبع *

ملخص:

هدفت الدراسة إلى صياغة مجموعة بدائل وآليات إجرائية مُقترحة، للسيطرة على التحديات التي أبرزتها الدراسة، والتي تعوق دون تحقق هدف الإتاحة في مرحلة التعليم الأساسي، كهدف رئيس ضمن أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، لتقليل الفجوة بين ماهو كائن وما هو مستهدف، ويتفرع من هذا الهدف تحديد الموقف الراهن لما وصلت إلية المنظومة التعليمية، فيما يتعلق بهدف الإتاحة، وعرض أهم الفرص والتحديات التي تحيط بالمنظومة، وأهم نقاط القوة والضعف بداخلها.

وفي سبيل الوصول للهدف؛ فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بصفة أساسية، ويُضاف إلى ذلك أداة التحليل البيئي (SWOT Analysis)، كأحد أدوات التخطيط الاستراتيجي المساعدة، للوقوف على أهم الفرص والتحديات، وبذلك فإن الدراسة تستند إلى منهج متعدد، وليس منهجًا مستقلًا بذاته.

وقد سارت الدراسة وفق خطوات منهجية؛ هي: عرض لأهم الخطط والإستراتيجيات الوطنية في علاقتها بدعم وتعزيز الإتاحة، لا سيما في مرحلة التعليم الأساسي، مع التركيز بصفة خاصة على استراتيجية التنمية المستدامة، وعرض لواقع منظومة التعليم الأساسي كمًا وكيفًا، مع التركيز بصفة خاصة على اشكالية الإتاحة التعليمية، وخلصت إلى عمل تحليل بيئي للمنظومة. وفي ضوء النتائج تمت صياغة مجموعة بدائل وآليات إجرائية مقترحة، يمكن من خلالها تعظيم مكاسب الإتاحة كمًا وكيفًا، بهدف تعزيز الإتاحة بالتعليم الأساسي.

الكلمات المفتاحية: الإتاحة– التعليم الأساسي– استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

* **د/ إيمان محمد شوقى الضبع:** دكتور باحث بقسم تخطيط التعليم، شعبة بحوث التخطيط التربوي– المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

A Proposed Alternative to Enhance Access to Basic Education in light of The New Development Strategy: Egypt 2030

Abstract:

The study aimed to formulate a set of alternatives and proposed procedural mechanisms to control the challenges highlighted by the study, which hinder the achievement of the goal of accessibility at the basic education stage, as a main goal within the goals of the sustainable development strategy, to reduce the gap between what is and what is targeted. This goal includes other sub goals; defining the current position of what the educational system has reached, with regard to the goal of accessibility, and presenting the most important opportunities and challenges surrounding the system, and the most important strengths and weaknesses within it.In order to reach the goal; The descriptive and analytical approach was mainly relied upon, in addition to the environmental analysis tool (SWOT Analysis), as one of the strategic planning tools to help identify the most important opportunities and challenges. Thus, the study is based on a multiple approach, and not an independent approach in itself.The study proceeded according to methodological steps: It is: a presentation of the most important national plans and strategies in their relationship to supporting and enhancing access, especially at the basic education stage, with a particular focus on the sustainable development strategy, and a presentation of the reality of the basic education system in terms of quantity and quality, with a particular focus on the problem of educational access, and concluded with an environmentalanalysis of the system. In light of the results, a set of alternatives and proposed procedural mechanisms were formulated, through which access gains can be maximized quantitatively and qualitatively, with the aim of enhancing access to basic education.

key words: Accessibility - Basic Education - Egypt Strategy 2030

بدائل مقترحة لتعزيز الإتاحة بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠

تقديـــم:

على مدى سنوات مضت، ارتبطت قضية التعليم بالمساواة والعدالة، وتقليل الفقر والإنتقال من طبقة اجتماعية لأخرى، ولقد تحقق أكبر قدر من التوسع في إتاحة فرص التعليم على كافة المستويات، من منطلق أنه حق أصيل من حقوق الإنسان، وكانت المقولة الشهيرة للدكتور "طه حسين": التعليم للإنسان كالماء والهواء؛ هي الدافع والمحرك الرئيس وراء نشر التعليم في كل مكان على أرض مصر.

وقديما أكد (فردريك هاريسون) أن الموارد البشرية تمثل الثروة الحقيقية للأمم، وأن رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج سلبية، والعنصر البشري هو عامل الإنتاج النشط والفعال، لأنه يقوم بتكوين رأس المال المادي، واستغلال الموارد الطبيعية، وبناء المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، وأن الدول التي لا تستطيع أن تنمي القدرات والمعارف لدى شعوبها، وأن تستخدم هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة الاقتصاد القومي؛ لن تستطيع أن تطور أى شكل آخر (سند، صفاء صلاح، ٢٠١٤، ص ١٣).

ويذكر أن المبدأ الأساسي الذي اعتمدته أجندة (٢٠٣٠) الأممية للتنمية المستدامة هو:" عدم ترك أحد خلف الركب"، وهو وعد مشترك قطعه كل بلد للعمل معًا من أجل تأمين الحقوق والرفاهية للجميع، ومن أجل العيش معًا على كوكب ينعم بالصحة والازدهار.

وفيما يتعلق ببُعد التعليم؛ فقد نص الهدف الأممي الرابع المعني بالتعليم على: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". والإتاحة في التعليم تعني أن يشمل التعليم جميع الفئات والأماكن بدون أي تفرقة، وهو ما يتطلب بذل جهد كبير، خصوصًا في الدول كبيرة الحجم من حيث عدد السكان والمساحة، مثل جمهورية مصر العربية.

ولقد جاءت رؤية مصر (٢٠٣٠) متمثلة في الآتى: "أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠، دولة ذات إقتصاد تنافسى متوازن يعتمد على الإبتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والإنسان، ويرتقى بجودة الحياة وسعادة المصريين، وأن تكون مصر ضمن أكبر ٣٠ دولة على مستوى سعادة المواطنين، وعلى مستوى التنافسية، ومن أكبر ٣٠ إقتصاد فى العالم" (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، ٢٠١٦).

وتتفق الرؤية العامة لاستراتيجية مصر مع ما جاء بهدف التعليم الإستراتيجى بها، لما يمثله التعليم من أمن قومى داخلى للبلد؛ فالتعليم يضمن تسلح الأفراد بقيم ومعارف ومهارات حياتية، تكفل لهم العيش بجودة عالية، وتحقق جودة الحياة، وهو ما يضمن السعادة والعافية والرخاء للأفراد على المدى القريب والبعيد، كما أن تعليم الأفراد سوف يضمن سيادة مصر عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

وحاليًا تسعى الحكومة المصرية لتوطين أهداف التنمية المستدامة لما لها من أثر في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، باعتبارهما من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتعد الإتاحة فى العملية التعليمية من أهم التحديات القديمة الحديثة، رغم أهميتها كأحد مقومات المساواة والعدالة الاجتماعية؛ وهو ما يستدعى الاهتمام بتحقيق التكافؤ فى جميع المناطق، وعلى جميع المستويات، كما أنه من مقومات العدالة أن تتساوى الخدمة التى تقدمها المدارس الخاصة والقومية والتجريبية مع الخدمة التي تقدمها المدارس الرسمية الحكومية.

والبحث الحالي يحاول أن يسلط الضوء على بُعد الإتاحة في التعليم، وذلك نظرًا لأهميتها كما سيرد ذكره، مع عرض لباقي المؤشرات الخاصة بالتعليم في نسق/ كل متكامل.

الحاجة إلى البحث:

تشير الدراسات إلى أن المنظومة التعليمية في مصر، تواجه عديد من التحديات والإشكاليات، ويأتي على رأسها، إشكالية الإتاحة في مقابل الجودة، وإشكالية التعليم عن بعد في مقابل التعليم الوجاهي، وإشكاليات أخرى متعلقة بإعادة ترتيب أولويات الصرف، كما أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيره يلتحقون بأعداد أقل بالتعليم من الذين ينتمون إلى أسر أوفر حظًا.

والتغلب على أشكال الحرمان التى تعانى منها بعض الفئات دون أخرى؛ من البنود ذات الأهمية فى خطط وبرامج التنمية بصفة عامة، والتعليم خاصة، ولكى تستفيد هذه الفئات من الفرص المتاحة، لا يكفى توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم عمومًا ورفع معدلات التحصيل الدراسى، بل يقتضى ذلك وضع سياسات تستهدف القضاء على الأسباب الكامنة وراء الحرمان من التعليم.

ويعرف "التعليم للجميع"؛ وهو شعار تم إعتماده في داكار عام (٢٠٠٠)، أنه توفير فرص التعليم لجميع الأطفال والشباب والكبار، والتخلى عن الاستبعاد للأطفال الذين يسكنون فى المناطق الريفية البعيدة، والأطفال المعوقين، والأطفال العاملين، والأطفال غير المسجلين عند الولادة، والبنات من أوساط اجتماعية محرومة.

ولقد دعا إعلان إنشيون الصادر عن المنتدى العالمى للتربية الذي تم انعقاده بكوريا الجنوبية (٢٠١٥) إلى إستكمال مسيرة بدأت منذ عام (١٩٩٠) بجومتين، وجرى تأكيدها فى داكار عام (٢٠٠٠)، وكان لها أكبر أثر على إحراز تقدم فى مجال التربية والتعليم بالبلدان المختلفة.

من هنا جاءت الدعوة لإتاحة التعليم للجميع، والتى كانت ولا زالت محل إهتمام كثير من الدول والحكومات والهيئات المحلية والدولية (منظمة اليونسكو بالتعاون مع اليونسيف والبنك الدولي، إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٦).

ورغم الجهود المبذولة على المستوى الوطني، إلا أنه لا تزال هناك عديد من أوجه القصور والتحديات، فيما يتعلق بالإتاحة في التعليم وتكافؤ الفرص– موضوع البحث–والتي تدعم الحاجة إلى البحث، ويوضحها الجزء التالي:

١. نسبة مشاركة القطاع الخاص في مرحلة التعليم الأساسي:

تشير البيانات؛ والتي يوضحها الجدول التالي إلى أن نسبة الزيادة في مشاركة القطاع الخاص ببناء وتجهيز المدارس لا تتناسب مع الزيادة السكانية، كما أنها تتركز في الحضر مقارنة بالريف، وربما يرجع ذلك لوجود رجال الأعمال في المدن، أو بسبب ارتفاع المصروفات الدراسية التي لا تتناسب مع المستوى الاقتصادي الاجتماعي لساكني الريف المصري. والجدول رقم (١) ، (٢) يوضحان ذلك.

جدول (١) أعداد المدارس حكومي وخاص وأعداد تلاميذ للعام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية		
	حكومي	خاص	جملة	حكومي	خاص	جملة
عدد مدارس	١٧٢٨٤	٢٥٩٣	١٩٨٧٧	١١٤١١	٢٢٨٢	١٣٦٩٢
عدد تلاميذ	١٢٤٥٢٨٢٩	١٢٢٧٦٢٦	١٣٦٨٠٤٥٠	٥٥٨٢٨٤٣	٤٣١٠١٣	٦٠١٣٨٥٦

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣).
الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

من قراءة الجدول نستطيع حساب نسبة مشاركة القطاع الخاص في المرحلة الابتدائية والإعدادية، وهي على التوالي ١٣%، ١٦.٦%. وهي نسبة لا تتساوى مع الدور المتوقع من القطاع الخاص كما أنها لا تتناسب مع الزيادة السكانية.

والجدول التالي يوضح تطور أعداد مدارس وتلاميذ بالقطاع الخاص فقط خلال فترة زمنية محددة.

جدول (٢) تطور أعداد مدارس وتلاميذ للمرحلة الابتدائية والإعدادية قطاع خاص فقط في الفترة من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) حتى (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

	المرحلة الابتدائية		المرحلة الإعدادية	
	أعداد مدارس	أعداد تلاميذ	أعداد مدارس	أعداد تلاميذ
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٢٤٨	١١٩٧٨٨٩	١٨٨٨	٣٧٥٤٠١
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٣٣٢	١٢٦٤١٧٤	١٩٧٤	٤٠٣٤٩٠
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٤١٢	١٢٥٠٤٧٣	٢٠٧٩	٤٠٨٣٨٤
٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٥٠٠	١٢٠٠٣٧١	٢١٧٣	٤٠٦٢٥٧
٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٥٩٣	١٢٢٧٦٢٦	٢٢٨٢	٤٣١٠١٣

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

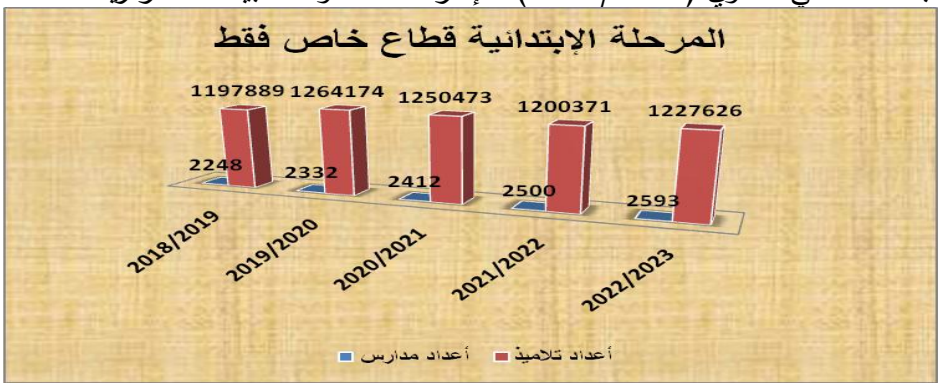

شكل رقم (١) تطور أعداد مدارس وتلاميذ للمرحلة الابتدائية قطاع خاص فقط في الفترة من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) حتى (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

الشكل من تصميم الباحثة رجوعًا إلى البيانات الواردة بالجدول.

ومن قراءة الجدول والشكل نتبين زيادة أعداد التلاميذ زيادة طفيفة خلال السنوات المذكورة، وانخفاضها في عام (٢٠٢١/٢٠٢٢)، وربما يرجع انخفاض الأعداد في هذا العام لإنتشار وباء كورونا العالمي، وما ترتب عليه من وجود أزمات مالية لدى العاملين بالقطاع الخاص ورجال الأعمال، ويضاف إلى ذلك ما سببته الأزمة الروسية الأوكرانية من أزمات اقتصادية عالمية متتابعة.

والشكل يوضح أعداد مداس وتلاميذ للمرحلة الإعدادية بالقطاع الخاص كما وردت بالجدول السابق.

شكل رقم (٢) تطور أعداد مدارس وتلاميذ للمرحلة الإعدادية قطاع خاص فقط في الفترة من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) حتى (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

الشكل من تصميم الباحثة رجوعًا إلى البيانات الواردة بالجدول.

ويوضح الشكل انخفاض أعداد التلاميذ في العام الدراسي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، وقد سبق ذكر السبب، كما يتضح وجود زيادة سنوية بسيطة في أعداد المدارس بمتوسط لا يتعدى زيادة ٧٨.٨ مدرسة/ العام.

٢.وجود مدارس تعمل فترات ممتدة وفترة مسائية:

تكمن المشكلة في وجود مدارس تعمل لفترات، في استهلاك عمر المبنى بصورة أسرع من المباني التي تعمل فترة واحدة، كما أنه من الناحية التعليمية فإن المدارس التي تعمل فترتين أو أكثر يكون محذوفًا من جدولها حصص النشاط والمجالات والمهارات الحياتية، وتكون الدراسة قاصرة فقط على المواد الدراسية الأساسية، لضيق وقت الحصة وقصر اليوم الدراسي؛ حيث يبدأ في الساعة السابعة صباحًا، وينتهي في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرًا، وتبدأ الفترة الثانية من الثانية عشرة والنصف حتى الخامسة مساءً.

والجدول رقم (٣)، (٤) يوضحان ذلك.

جدول (٣) إجمالي أعداد مدارس بمرحلة التعليم الأساسي طبقًا لنظام الفترات للعام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

	اجمالي عام أعداد مدارس		
	مرحلة ابتدائية	تعليم مجتمعي	مرحلة إعدادية
يوم كامل	٧٨٩٣	٢٤٠٧	٥٦٢٦
فترة صباحية	١٠٤٦٣	٢٤٤٢	٦٨٣١
فترة مسائية	٧٥٧	١١	١٠١١
ممتدة فترتين أو أكثر	٧٦٤	١	٢٢٥

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣).
الكتاب الإحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية. القاهرة.

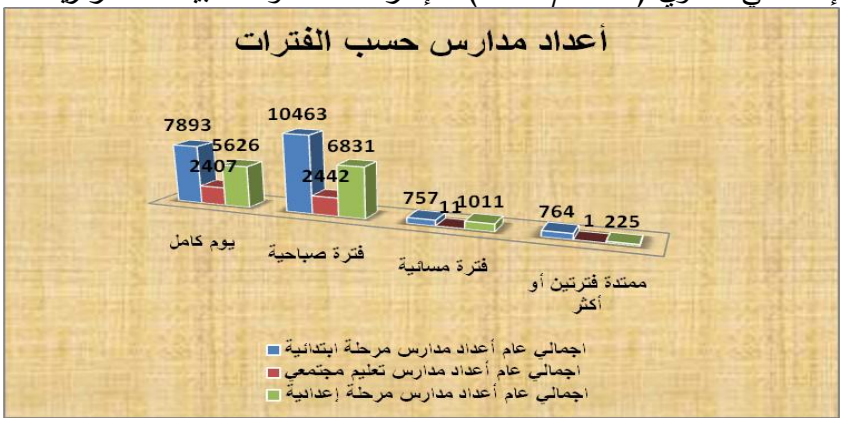

شكل رقم (٣) إجمالي أعداد مدارس بمرحلة التعليم الأساسي طبقًا لنظام الفترات للعام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

الشكل من تصميم الباحثة رجوعًا إلى البيانات الواردة بالجدول.

ومن قراءة الجدول والشكل نتبين ما يلي:

- زيادة أعداد مدارس تعمل فترة صباحية فقط مقارنة بباقي الأنواع رغم أهمية المدارس التي تعمل يوم كامل والتي ينتهي العمل بها الثانية والربع بعد الظهر، بينما ينتهي اليوم الدراسي في مدارس الفترة الصباحية الساعة الواحدة بعد الظهر وأحيانًا في الثانية عشرة والنصف بعد الظهر.
- المدارس المسائية والفترية تشكل خطورة على الإناث إذا كان محل السكن الخاص بهن بعيد عن المدرسة، وربما يؤدي لزيادة حالات الغياب والتسرب.
- تشير احصاءات الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية بديوان عام وزارة التربية والتعليم (احصاءات وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٣)، إلى أن أعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية والتعليم المجتمعي والمرحلة الإعدادية بمدارس الفترة المسائية هي بالترتيب كالتالي (٦٤٤٥٩٨ تلميذ/ تلميذة)، (٥٣٢ تلميذ/ تلميذة)، (٤٩٣٤٣٦ تلميذ/ تلميذة)، ولا شك أنها أعداد كبيرة تحتاج مزيد من البدائل التخطيطية والرعاية.

كما تشير الاحصاءات ذاتها إلى أن مدارس الفترة المسائية تتركز في الريف قبلي (محافظتي المنيا وأسيوط) وريف بحري (محافظتي البحيرة والشرقية).

وفيما يتعلق بالمحافظات التي بها أعلى عدد من المدارس التي تعمل فترات ممتدة، يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤) ترتيب أعلى المحافظات بها مدارس تعمل فترتين ممتدة بمرحلة التعليم الأساسي للعام الحالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)

المحافظة	مدارس تعمل فترتين ممتدة بالمرحلة الإبتدائية	المحافظة	مدارس تعمل فترتين ممتدة بالمرحلة الإعدادية
المنيا	١١٦	المنيا	٥٢
أسيوط	٨٧	الجيزة	٢٣
الشرقية	٨٧	الغربية	٢٣
البحيرة	٧٧	الشرقية	٢١
قنا	٥٣	البحيرة	١٩

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية. القاهرة.

ومن الجدول فإن محافظة المنيا يوجد بها أعلى عدد من المدارس التي تعمل بنظام الفترات في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وكذلك محافظات الشرقية والبحيرة وأسيوط والجيزة والغربية، ويعكس ذلك قلة وجود تكافؤ الفرص بين ساكني المحافظات، وهو ما يوضح الحاجة للتخطيط للإتاحة، ويعكس أهمية البحث.

٣.الكثافات المرتفعة في التعليم الأساسي:

لا شك أن لدينا الكثير مما ينبغي ذكره حول الجهود المبذولة لرفع كفاءة العملية التعليمية، وهو ما سيرد ذكره في متن البحث؛ لكن رغم ذلك تبقى الكثافات المرتفعة عائقًا أمام جهود التطوير، لا سيما أن هذه الكثافات غير موزعة بالتساوي بين المحافظات، فلدينا محافظات جاذبة ومحافظات طاردة، كما أنه من المعروف علميًا أن الأعداد تزداد في الضواحي حول العواصم، ولذلك فهي تزداد لدينا في القاهرة الكبرى (القليوبية والجيزة)، وتزداد أيضًا في المدن الصناعية. والجدول التالي رقم (٥) يوضح الكثافات بالمراحل.

جدول (٥) توزيع الكثافات بمرحلة التعليم الأساسي في الريف والحضر والقطاع الحكومي والخاص العام الدراسي(٢٠٢٢/٢٠٢٣)

	المرحلة الابتدائية		التعليم المجتمعي		التعليم الاعدادى	
	حكومي	خاص	حكومي	خاص	حكومي	خاص
ريف	٥٢.٥	٣٠.٨	٢٨	ـــــ	٤٩.٣	٢٥.٣
حضر	٥٦.٤	٣١.٢٢	٣٥.٣	ـــــ	٥٢.٧	٢٩.٣

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى إحصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية. القاهرة.

ومن قراءة الجدول نتبين ارتفاع الكثافات في الحضر عن الريف، ويتضح أيضًا ارتفاع الكثافة بالمرحلة الابتدائية عن المرحلة الإعدادية، مع ملاحظة أن الأرقام أحيانًا تكون خادعة، لأن المكتوب بالجدول هو متوسط محسوب بمعادلة هي إجمالي أعداد التلاميذ مقسومًا على اجمالي أعداد الفصول، مع العلم أن اجمالي اعداد التلاميذ بمحافظة ما يختلف كثيرًا عن محافظة أخري.

ومن المعلوم لدينا أن الكثافات في محافظتي الجيزة والقليوبية والفيوم وأسيوط تزيد عن ال٦٠ تلميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية، بل أنها تصل في بعض فصول محافظة الجيزة إلى ١٠٠ تلميذ/ تلميذة، وتقل في المحافظات الحدودية؛ مثل: الوادي الجديد وجنوب سيناء عن ٣٠ تلميذ/ تلميذة، ولكن المتوسط لا يوضح هذه الاختلافات.

وهذه الكثافات المرتفعة تسبب عديد من المشكلات التي تتعلق بانخفاض الكفاءة التعليمية، وتسبب حالات الرسوب والتسرب وضعف مراعاة الفروق الفردية.

أما بعد؛ ففي اطار ما تم توضيحه، واتساقًا مع ما سبق، فإن البحث الحالي يجيب على التساؤلات التالية:

تساؤلات البحث:

س١: ما أهم الخطط والإستراتيجيات الوطنية في علاقتها بدعم وتعزيز الإتاحة بالعملية التعليمية، لا سيما في مرحلة التعليم الأساسي؟ وما الذي ورد بإستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يدعم هذا الشأن؟

س٢: ما الواقع المصري فيما يتعلق بإتاحة التعليم للجميع كمًا وكيفًا، وما المؤشرات الداعمة لذلك في مرحلة التعليم الأساسي؟ (دراسة تحليلة نظرية)

س٣: ما أهم الفرص والتحديات خارج منظومة التعليم، وما أهم نقاط القوة والضعف داخل المنظومة، المتعلقة بموضوع البحث (الإتاحة)، والتي تم رصدها من خلال الواقع؟

س٤: ما أهم البدائل والآليات الإجرائية المقترحة التي يمكن من خلالها تعظيم مكاسب الإتاحة كمًا وكيفًا في التعليم الأساسي؟

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو صياغة مجموعة بدائل وآليات إجرائية مقترحة للسيطرة على التحديات التي ستبرزها الدراسة، وتقليل الفجوة بين ماهو موجود بالواقع وما هو مستهدف، وذلك بهدف تحقيق هدف الإتاحة التعليمية، كهدف رئيس ضمن أهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠)، ويتفرع من هذا الهدف تحديد الموقف الحالي لما وصلت إلية مصر فيما يتعلق بهدف الإتاحة، وكيفية الوصول للمستهدف بالرؤية عام ٢٠٣٠.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- أهمية هدف إتاحة التعليم للجميع وفق المواثيق الدولية والخطط الوطنية، ومؤشراتها المستهدفة.
- رصد عدد من خطط ومتطلبات تعزيز الإتاحة بالتعليم الأساسي في مصر، وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة لمصر (٢٠٣٠).
- صياغة مجموعة بدائل وآليات إجرائية لتعظيم نقاط القوة والفرص المتاحة، وتلافي نقاط الضعف والتحديات؛ بما يفيد صناع القرار والسياسات التعليمية في التخطيط التربوي للسنوات القادمة.

المنهجية المستخدمة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته؛ انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بصفة أساسية كونه هو المنهج المساعد لفحص وتحليل الواقع، ويضاف إلى ذلك أداة التحليل البيئي (SWOT Analysis)، كأحد أدوات التخطيط الاستراتيجي المساعدة لصياغة البدائل والحلول المستقبلية، للوقوف على أهم الفرص والتحديات، وبذلك فإن البحث يستند إلى منهج متعدد، وليس منهجًا مستقلًا بذاته.

حدود البحث:

- **حدود موضوعية:** سوف يقتصر البحث على مرحلة التعليم الأساسي، مشتملاً المرحلتين الابتدائية والإعدادية فقط، ويضاف إليهم التعليم المجتمعي، مع العلم أن التعليم المجتمعي يشتمل أطفال فوق السن المدرسي، ولكن تكمن أهميته في تواجده بالأماكن البعيدة، وبجوار سكن الأطفال المهمشين والأطفال في ظروف صعبة.
- **حدود زمنية:** يتناول البحث الحالي عرض المؤشرات التعليمية التي تدعم موضوع البحث وتوضحه، وذلك خلال فترة زمنية خمس سنوات، بداية من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) حتى عام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، وسبب الإختيار هو أن تطوير التعليم في مصر قد شهد خلال السنوات الأخيرة، بدءً من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) تطبيق نظام (٠.٢)، وسوف يرد الحديث عنه لاحقًا.
- **مصطلحات البحث:**

وفقًا لما ورد بعنوان البحث؛ يمكن تحديد الكلمات المفتاحية التالية:

١-الإتاحة: Accessibility

يعرفها قاموس Oxford Learning Dictionary على أنها سهولة الوصول إلى أي شئ، وتشمل سهولة الوصول أو سهولة الاستخدام، ويطلق عليها Accessibility noun (Oxford University Press, 2022, Electronic Dictionary).

والإتاحة Accessibility كما يعرفها قاموس Cambridge؛ هي القدرة على الوصول للشئ أو الحصول عليه بسهولة ويسر (Cambridge University Press, 2022, Accessibility noun, Electronic Dictionary).

وهنا ينبغي التفرقة بين مصطلح الإتاحة Accessibility، ومصطلح الامكانية Availability؛ حيث أن الإتاحة تعني الحصول على الشئ مجانًا بدون رسوم، لكن المصطلح الثاني يعني امكانية الوصول/ أو الحصول على الشئ، وقد يكون ذلك من خلال شراؤه.

وفيما يتعلق بمفهوم الإتاحة في التعليم؛ تشير احدى الدراسات إلى أن مفهوم الإتاحة التعليمية قد يكتسب أبعادًا اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ويرتبط تحقيقه بتوفير الرعاية والمساواة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، خاصة الفئات المهمشة ودمج جميع فئات المجتمع (بهنسي، شيماء أحمد، مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بعد، ٢٠٢١، ص ٢٥٢).

ويتشابك مع مفهوم الإتاحة التعليمية عدة مفاهيم؛ وهي: الحق في التعليم، المساواة التعليمية، العدالة التربوية، تكافؤ الفرص التعليمية، مجانية التعليم، ومبدأ التعليم المستمر، نظرًا لما ينطوي عليه مفهوم الإتاحة التعليمية من مسئولية الدولة والمجتمع في التأكيد على الحق الأصيل للإنسان في التعليم.

كما أن مفهوم الإتاحة التعليمية، هو مفهوم مرن متغير يختلف تبعًا لشكل ونوعية الفرص التعليمية المتاحة، ويختلف تبعا لخصائص وسمات المجتمع المستهدف، فبعض المجتمعات يمكن استهدافهم عن طريق الرقمنة والموبايل، والبعض الآخر يمكن استهدافهم عن طريق وجبات التغذية المدرسية اليومية، وآخرين لا تتوافر لديهم البنية التحتية المناسبة، ولابد لهم من توفير البنية أولاً، ولعل هذا ما تستهدفه مبادرة حياة كريمة.

والإتاحة كما تعرفها الدراسة هي "تمكين جميع الدارسين من الحصول على حقهم في التعليم والتعلم بصورة متكافئة، بدون تمييز بينهم حسب نوعهم أو ظروفهم الصحية أو مكانتهم الإجتماعية الإقتصادية أو مكان تواجدهم".

٢-التنمية المستدامة: Sustainable Development

التنمية في أبسط أدبياتها تعني الإهتمام بالإنسان أو برأس المال البشري، وبمواجهة المخاطر التي تحيط به، وبإعداده ليكون مشاركًا في صنع حاضر يُمكَن للحياة بمشكلات أقل، ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ولقد تطور المفهوم على مدى سنوات من تنمية اقتصادية إلى تنمية اجتماعية/ اقتصادية، ثم تغير المفهوم إلى تنمية بشرية مع بداية التسعينيات، ومع مطلع الألفية تم تبني مصطلح التنمية المستدامة.

والتنمية المستدامة كمفهوم تم ادخاله في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) عام (١٩٨٠)، وهو يعود بجذوره إلى مفهوم المجتمع المستدام وإلى إدارة الموارد المتجددة، وقد اعتمده المجلس العالمي المعني بالبيئة عام (١٩٨٧)، ثم اعتمده مؤتمر ريو عام (١٩٩٢) باعتباره عملية تتسم بالانسجام بين استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتنمية التكنولوجية والتغير المؤسساتي، وتعزز الامكانية الحالية والمستقبلية للاستجابة لحاجات الإنسان وتطلعاته، وتشمل التنمية المستدامة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتحترم القيود المتصلة بالموارد (جمال الدين، نجوى يوسف، ٢٠١٨، ٢٢).

والتنمية المستدامة كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP, 2012) هي نسق متكامل، يقاس من خلاله تحقق ثلاثة معايير؛ وهي التنمية الإجتماعية والنمو الإقتصادي والإستدامة البيئية، ويرتكز على عدة محاور أساسية تشمل مايلي:

- **المساواة والدمج يجب أن يحتل الأولوية الأولى**، فالمساواة الاجتماعية وشمول كل فئات المجتمع هي ما يضمن الاستمرارية للتنمية، ويجب أن تشمل العدالة وصول الخدمات والنمو الاقتصادي لكل المهمشين والضعفاء والفقراء، ويجب أن تشمل تحسين أحوال المرأة، وذلك انطلاقًا من أن النموذج الإقتصادي القديم الذي كان قائمًا على النمو الاقتصادي فقط كان يسبب مشكلات صحية وصراعات وكوارث بيئية وتلوث وتجاهل لبعض الفئات.
- **التكامل بين الأهداف المرجوة من عملية التنمية؛** فيجب أن ترتبط حماية الكوكب ورعاية البيئة مع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، ويجب أن يضع صانع القرار هذه الأهداف نصب عينيه، وأن يتحرك في تحقيقها بالتوازي.
- **الحرص على إتاحة الطاقة المستدامة للجميع؛** ولا سيما الطاقة المتجددة، وأن يكون الهدف تقليل المخاطر الصحية وتخطي الفقر والحفاظ على البيئة، وتحقيق نمو اقتصادي أعلى.
- **الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني** في مجال البحث والتكنولوجيا، وضخ مزيد من الاستثمارات.

٣-استراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠):

جدير بالذكر أنه في إطار الإعداد لاستراتيجية "التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، وهي وثيقة وضعتها وزارة التخطيط والمتابعة، وشارك بها خبراء من جميع القطاعات؛ تم الأخذ في الإعتبار أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) الأممية، والتي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في (سبتمبر ٢٠١٥)، وذلك بعد انتهاء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠).

وفي اطار السعي إلى تحقيق التكامل بين وثيقة الأمم المتحدة لخطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥، والأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر٢٠٣٠؛ فقد جاء هدف التعليم ضمن الإستراتيجية القومية لمصر (٢٠٣٠) بعنوان: "نحن نهدف إلى تعليم عال الجودة متاحًا للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم المُمكن تكنولوجيًا وجودة الحياة المدرسية" (استراتيجية التنمية المستدامة: مرجع سابق، ٢٠١٦)؛ من خلال ما يلي: إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي، محو الأمية الهجائية والرقمية، وتعزيز التعلم مدى الحياة.

وقد تبنت إستراتيجية مصر (٢٠٣٠)، ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل: البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادى، وجاء محور التعليم ضمن البعد الاجتماعي، وتضمن رؤية للسنوات القادمة، وهي: "أن يكون التعليم بجودة عالية متاحًا للجميع دون تمييز في إطار مؤسسي كفء وعادل ومستدام.

وسيتم تناول ما جاء بالاستراتيجية، بقدر من التفصيل، في المحور الثاني من البحث، والجزء التالي يعرض لكيفية السير في البحث.

خطوات البحث:

وللاجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، تم اتباع الخطوات التالية:

أولًا: الإطار العام للبحث.

ثانيًا: عرض لأهم الخطط والإستراتيجيات الوطنية في علاقتها بدعم وتعزيز الإتاحة بالعملية التعليمية، لا سيما في مرحلة التعليم الأساسي، مع التركيز بصفة خاصة على استراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠).

ثالثًا: عرض لواقع منظومة التعليم الأساسي في مصر كمًا وكيفًا، مع التركيز بصفة خاصة على اشكالية الإتاحة التعليمية، ورصد أهم الفرص ونقاط القوة، التي يمكن تعظيمها، وأهم البدائل ونقاط الضعف التي يمكن تلافيها. (دراسة نظرية تحليلية)

رابعًا: صياغة مجموعة بدائل وآليات إجرائية مقترحة، يمكن من خلالها تعظيم مكاسب الإتاحة كمًا وكيفًا، بهدف تعزيز الإتاحة بالتعليم الأساسي في مصر. **وفيما يلي عرض لكل محور.**

أولًا: الإطار العام للبحث: سبق عرضه في الجزء السابق.

ثانيًا– عرض لأهم الخطط والإستراتيجيات الوطنية في علاقتها بدعم وتعزيز الإتاحة بالعملية التعليمية، مع التركيز بصفة خاصة على استراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠):

يشكل التعليم عاملاً أساسيًا في تحقيق خطط التنمية المستدامة أو إعاقتها؛ فالتعليم هو التحدي الأكبر الذي ربما يعترض التنمية في أي بلد، إذا كان الخريجون يعانوا من ضعف الكفايات والقدرات، وإذا كان سببًا في تخريج أعداد من الأميين، كما أنه أيضًا السبيل للحل إذا ما ساهم في تخريج أبناء مهرة وعقول مبدعة ومبتكرة، وإذا ساعد على إكساب الدارسين مهارات التعلم المستمر والتفكير النقدي وتقبل الآخر.

ولدينا اتفاق عالمي أن التعليم هو قاطرة التنمية المستدامة في المجتمعات ؛ فهو الذي يحدث بها نقلة نوعية؛ ولقد جاء دستور مصر (٢٠١٤)، ليؤكد أن التعليم قضية أمن قومي، وأنه حق كالماء والهواء، وأن التعليم هو قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاه؛ وكل هذه أمور تستلزم من القائمين على شئون التعليم أن يبذلوا الجهد لترجمة تلك الأسس الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات وخطط تعزز الأمن القومي، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن، وتنمي الجوانب الوطنية الأخرى.

وإنطلاقًا من توقيع مصر على عديد من الإتفاقات الدولية بداية بجومتين (١٩٩٠)، ثم داكار (٢٠٠٠)، تلا ذلك التوقيع على إعلان إنشيون (٢٠١٥)؛ فقد تم تبنى إستراتيجية قومية تمثل رؤية مصر خلال السنوات القادمة حتى (٢٠٣٠)، ووفقًا للعديد من التقارير الدولية المهتمة بشأن التعليم المصري؛ فإن مصر خاضت شوطًا كبيرًا في مجال إتاحة الخدمة التعليمية، وفيما يتعلق بمستوى جودة الخدمة التعليمية؛ فقد أشارت تلك التقارير إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه نظام التعليم هو مدى قدرته على تحسين مستوى (جودة) تلك الخدمة.

وخلال السنوات الماضية، فقد تبنت الحكومة المصرية الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي "٢٠١٤–٢٠٣٠"، تلا ذلك أطلاق مصر للمشروع القومي للتعليم عام (٢٠١٨)، الذي استغرق إعداده ثلاث سنوات في الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨، واستهدف بالأساس التركيز على المدارس الحكومية، والتي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التعليمي في مصر؛ حيث يسهم كل من القطاعين الحكومي والخاص في تقديم خدمات التعليم قبل الجامعي، ويستحوذ القطاع الحكومي على نسبة أكبر.

ثم تلا ذلك الخطة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، وهي الخطة الحالية، بجانب مجموعة من المبادرات على رأسها مبادرة حياة كريمة، وبرنامج الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية: مصر (٢٠٣٠):

وقعت مصر على وثيقة إعلان (إنشيون) بكوريا الجنوبية، ووثيقة التنمية المستدامة الأممية (UNDP) ذات السبع عشرة غاية، وبعدها أقرت استراتيجية التنمية المستدامة: مصر (٢٠٣٠)، لتكون خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانات مصر وميزاتها التنافسية.

ويعد الانطلاق من أهداف التعليم للجميع (٢٠٠٠-٢٠١٥)، والتي تم الاتفاق بشأنها في داكار (٢٠٠٠)، والتي ارتكزت بصورة ضيقة على إتمام التعليم الأساسي والتكافؤ بين الجنسين، إلى الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومنها الهدف الرابع المعنى بالتعليم، انطلاقًا أكثر شمولاً؛ حيث تعكس الغايات السبع اهتمامًا بجميع مراحل وأنواع التعليم، مع تركيزها بشكل أكبر على المخرجات، فضلًا عن تحسين المهارات الضرورية لشغل الوظائف اللائقة، واكتساب المعرفة عن طريق التعليم الذي يعطي الأولوية للمواطنة العالمية، وحقوق الإنسان.

ونذكر أيضًا إعلان برلين حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي تم تبنيه في (مايو ٢٠٢١)، وجاءت توصياته الست عشرة لتؤكد ذلك.

وتلا ذلك تقرير من اللجنة الدولية لمستقبل التعليم (اليونسكو،٢٠٢١)، المعنون بـ" إعادة تصور المستقبل معًا: عقد اجتماعي جديد للتعليم"، والذي يؤكد على الحق في التعليم النوعي لجميع الأطفال والشباب والكبار، ويدافع عن إمكانات التحويل والتغيير التي يتضمنها التعلم والتعليم، كمساهمة في مستقبل مستدام (اليونسكو، إعادة تصور المستقبل معًا، ٢٠٢١).

وفي اطار مشاركة والتزام مصر بالاتفاقات والتقارير الدولية السابق ذكرها، وحرصًا من الحكومة المصرية على تحقيق التنمية الشاملة؛ جاءت وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة، مصر (٢٠٣٠)، وحرصت (استراتيجية التنمية المستدامة، مرجع سابق، ٢٠١٦) على تحقق الأبعاد التالية في علاقاتها المتشابكة مع التعليم:

- **بعد بيئي:** يتضمن التنمية البيئية؛ بحيث يكون بحلول عام (٢٠٣٠) البعد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد، وكذلك التنمية العمرانية؛ بحيث تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية.

- **بعد اجتماعي:** يتضمن العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة للوصول إلى مجتمع متكاتف، يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي.
- **بعد اقتصادي:** يشمل محور الطاقة لتلبية كافة متطلبات التنمية المستدامة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة، فضلاً عن محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، بالإضافة إلى محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

وفي سبيل تحقيق الرؤية السابقة؛ فقد تم رصد كافة الإمكانات بغرض الاستفادة منها؛ كما تم عقد عديد من المؤتمرات وورش العمل بالتعاون مع الوزارات الأخرى المعنية بتطوير التعليم، وتم إشراك العديد من الجهات المانحة والمنظمات الدولية العاملة في مجال التعليم، وتم اطلاق عديد من المبادرات القومية بهدف تعزيز الإتاحة وتحسين جودة التعليم، وعلى رأسها مبادرة حياة كريمة ومبادرة التحول الرقمى فى قطاع التعليم، والذى ساعد فى استخدام أنماط تعليم عن بعد للتغلب على تعليق الدراسة بالمدارس وقت الأزمات، وأدى ذلك لإمكانية أداء الامتحانات إلكترونيًا، وتوفير مكتبة إلكترونية، وتعظيم الاستفادة من بنك المعرفة، وتوفير منصات إلكترونية للتواصل بين الطلاب والأساتذة.

كما تم صياغة مجموعة مؤشرات أساسية لقياس مدى كفاءة خطط التنمية، للوفاء بتحقيق أهداف استراتيجية التنمية (٢٠٣٠)، فيما يتعلق بمحور التعليم، وهي كالتالي: العدالة وتكافؤ الفرص، الجودة والتنافسية، كفاءة النظم، التعليم مدى الحياة، توظيف التكنولوجيا، بناء القدرة على الابتكار، وارتباط التعليم والبحث العلمي بالتنمية.

والجزء التالي يعرض تحليلاً لواقع منظومة التعليم الأساسي، وما بها من نقاط قصور يجب تلافيها، ونقاط قوة وفرص يمكن تعظيمها.

ثالثا– واقع منظومة التعليم الأساسي في مصر كمًا وكيفًا: (دراسة نظرية تحليلية)

يشمل الجزء التالي تحليل بعض المؤشرات الكمية والكيفية، التي ترصد واقع منظومة التعليم قبل الجامعي في مصر عامَّة، والتعليم الأساسي خاصَّة، وذلك انطلاقًا من الهدف العام، والأهداف الفرعية للإستراتيجية الوطنية: مصر (٢٠٣٠)؛ وقد جاءت الأهداف الفرعية بها كما يلي:

–إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي.

–ضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات.

–محو الأمية الهجائية والرقمية. – خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي.

–الارتقاء بالتعليم الفني. – بناء الشخصية وتعزيز التعلم مدى الحياة.

والجزء التالي يعرض مدى تحقق الأهداف المرتبطة بموضوع البحث– مع إضافة أهداف وعناصر أخرى قد تراها الباحثة ضرورية في سياق البحث– وذكر ما لم يتحقق منها، وأهم التحديات والفرص:

- **ضمان تكامل السياسات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم ما قبل الجامعي:**

فيما يتعلق بسياسات التعليم في مصر، تم وضع خطة إستراتيجية قومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) اشتملت على عدة برامج، بلغ عددها اثنا عشر برنامج؛ لتؤكد أن التعليم حق للجميع، وأن مسئولية تحقيقه يجب أن يتحملها الجميع، وذلك من خلال شراكات واسعة النطاق معززه بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات الإقليمية والدولية، وتلا هذه الخطة صياغة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤–٢٠٣٠)؛ ومن خلالها تم تبنى ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين، تتفق وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان؛ وهي (وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠١٤–٢٠٣٠، ٢٠١٤):

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم، على مستوى فرعيه العام والفني مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية قصوى.
- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا مُوظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية، ومعلم فعال في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية؛ وخاصة المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية، على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

وطبقًا لنص القانون رقم (١٣٩ لسنة ١٩٨١) فإن مرحلة الالزام في مصر تشمل تسع سنوات؛ وهو ما تم تعديله بالقانون رقم (٢٣٣ لسنة ١٩٨٨) لتصبح سنوات الالزام ثمان سنوات، على أن يتم تخفيض سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات، لكن هذا النظام لم يستمر كثيرًا، وبعد سنوات قليلة، صدر القانون المكمل رقم (٢٣ لسنة ١٩٩٩)، ليقضى بعودة الصف السادس الابتدائي بدءً من العام الدراسي (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، ويلى ذلك المرحلة الإعدادية، وهى مرحلة إلزامية أيضا ثم الثانوية، وهى مرحلة لم تكن إلزامية حتى ذلك الوقت.

ويلي مرحلة التعليم الأساسي مرحلة التعليم الثانوي بشقيه عام – فنى، وفي هذا الإطار هناك تعليم حكومي رسمي وتعليم خاص بمصروفات وتعليم أجنبي يخضع لاتفاقيات خاصة، بالإضافة إلى معاهد تعليم أزهري، تشمل جميع المراحل التعليمية، وتتبع نفس السلم التعليمي في مصر.

وبموجب (دستور جمهورية مصر العربية لسنة (٢٠١٤)؛ تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، على أن تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان إلتزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها (مادة رقم ١٩).

وبموجب القرار الوزاري رقم (١٢٢) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٦، تلتزم جميع المديريات والإدارات التعليمية باتخاذ الإجراءات نحو تأهيل نسبة (١٠%) على الأقل من إجمالي المدارس التابعة لها سنويًا، لتتقدم إلى الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، للحصول على شهادة ضمان الجودة، وتخطر الوزارة بذلك.

وحاليًا فإن الخطة المعمول بها هي الخطة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٢–٢٠٢٦)، وتسعى الوزارة هذه الأيام إلى إقرار خطة جديدة للعام القادم (٢٠٢٤–٢٠٢٩)، لكنها لا تزال في خطواتها الأولى.

- **فيما يتعلق بمجانية التعليم الأساسي في مصر:**

تؤكد التشريعات والقوانين المنبثقة من دستور جمهورية مصر العربية (١٩٧١) – وهو الدستور المعمول به حتى اقرار دستور (٢٠١٤)– على ضرورة تمكين أفراد المجتمع من التعليم الإلزامي بعامة، والحق الأصيل فى التعليم الابتدائى بخاصة، كما ينص قانون التعليم (١٣٩ لسنة ١٩٨١) المعدل بالقانون رقم (٢٣٣ لسنة ١٩٨٨) فى المادة الثالثة، على أن التعليم حق أصيل لجميع المواطنين فى مدارس الدولة بالمجان، ولايجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تربوية أو تعليمية.

وطبقا لنص القانون؛ فإن وزارة التربية والتعليم فى مصر تقع على عاتقها مسئوليات التخطيط والمتابعة، والتقويم والتطوير، وتوفير الموارد، وتكون المحليات مسئولة عن تنفيذ السياسات ومتابعتها على المستوى المحلى وفقاً لظروف كل بيئة مع تشجيع الجهود الذاتية لتمويل التعليم.

وقد حددت استراتيجية تطوير التعليم (٢٠١٤–٢٠٣٠)، مجموعة برامج وأنشطة للسنوات الأولى (٢٠١٤–٢٠١٧)؛ منها ما تحقق وما لم يتحقق، وقد اشتملت على ما يلي: إعداد أداة للكشف على التلاميذ المعرضين للتسرب والانقطاع، وتدريب المعلمين والإخصائيين على تطبيقها بانتظام، وضع نظام حوافز لإثابة المعلمين المشتركين في البرامج العلاجية والإثرائية، تطبيق آلية لمتابعة البرامج العلاجية على مستوى الادارة والمديرية، وضع آليات للحد من معدلات الرسوب والتسرب، ودعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بالمصروفات المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

والجدول التالي يوضح تطور أعداد المدارس والتلاميذ الملتحقين بالمدارس الحكومية على مدى خمس سنوات، على إفتراض أنها أقل تكلفة من المدارس الخاصة، ولكنها ليست مجانية كليًا:

جدول (٦) تطور أعداد مدارس وتلاميذ للمرحلة الابتدائية والإعدادية حكومى فقط في الفترة من عام (٢٠١٩/٢٠١٨) حتى (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

	المرحلة الابتدائية		المرحلة الإعدادية	
	أعداد مدارس	أعداد تلاميذ	أعداد مدارس	أعداد تلاميذ
٢٠١٩/٢٠١٨	١٦٥١٤	١١٠٠٢٢١٠	١٠٣٨٧	٤٦٣٦٩٠٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٦٧٣٧	١١٥٥٦١٢٠	١٠٦٣٧	٤٨٣٥٤١٨
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٦٩٢٠	١٢١١٩٨٦٧	١٠٨٨٥	٥١٣٦١٨٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٧٠٧٨	١٢٤٧٧٦٥٠	١١١٢٧	٥٤٢٣٥١٩
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٧٢٨٤	١٢٤٥٢٨٢٩	١١٤١١	٥٥٨٢٨٤٣

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الإحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن قراءة الجدول يتضح وجود زيادة مطردة في أعداد المدارس الحكومية، وكذلك وجود زيادة مطردة في أعداد التلاميذ بها، والبند التالي يعرض نسب القيد والاستيعاب الإجمالي والصافي بها.

- معدلات القيد والاستيعاب الإجمالي والصافي لمرحلة التعليم الأساسي:

الاستيعاب هو مؤشر يقيس نسبة المقيدين بالصف الأول الابتدائي في عمر الدراسة (٦ سنوات) مقارنة مع نسبة المقيدين بالصف (أقل أو أعلى من السن الرسمي)، والجدول التالي: جدول رقم (٧) يوضح الاستيعاب الصافي والإجمالي للعام الحالي.

جدول (٧) يوضح نسبة الإستيعاب الصافي والإجمالي للعام (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

البيان السنة	جملة المقيدين بالصف الأول الإبتدائى	عدد السكان في عمر ٦ سنوات	المقيدين صف أول ٦ سنوات	نسبة الإستيعاب الإجمالى%	نسبة الإستيعاب الصافى%
2023/20222	٢١٩٣٢٧٣	٢٤١٣٣٧٣	١٩٠٣١٥٢	٩١	٧٨.٩

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢): المؤشرات التربوية. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن الجدول نجد أن المقيدين قد تزيد أعمارهم بسبب الإقبال على بعض المحافظات الحضرية لوجود فرص عمل ودراسة لأهل الطفل؛ مثل محافظتي القاهرة والإسكندرية، ولذلك نجد المدارس التجريبية بها تقبل أطفال فوق السن بالصف الأول الإبتدائي، كما أن هناك محافظات بها أطفال أقل من السن، كونها محافظات غير جاذبة مثل شمال سيناء وبعض محافظات الدلتا كالدقهلية والغربية، وعلى كل حال تعتبر نسبة الاستيعاب الإجمالي والصافي مقبولة.

وفيما يتعلق بالقيد الإجمالي والصافي للمرحلة الابتدائية؛ تشير الاحصاءات إلى تزايد هذه النسب، ويذكر أن مدارس التعليم المجتمعي الإبتدائية في مصر تقبل التلاميذ في عمر (٦–٨) سنوات، وبالتالي يبقى بها التلاميذ حتى عمر الرابعة عشر، ولذلك يشمل القيد الإجمالي الأطفال المقيدين بالمرحلة الابتدائية في عمر (٦–١٤) سنوات، بينما يشمل القيد الصافي الأطفال المقيدين بالمرحلة ذاتها في عمر (٦–١١) سنوات، وهو ما يوضح انخفاض نسبته مقارنة بالقيد الإجمالي.

وبالنسبة لبيانات العام الحالي (٢٠٢٣/٢٠٢٢) مقارنة ببيانات عام (٢٠١٩/٢٠١٨) فيوضحها الجدول التالي: جدول (٨) للمرحلة الإبتدائية، وجدول رقم (٩) للمرحلة الإعدادية.

جدول (٨)

تطور جملة المقيدين بالمرحلة الابتدائية

ونسبة القيد الصافي والإجمالي للأعوام الموضحة

البيان / السنة	المقيدين بالمرحلة الابتدائية	تلاميذ السن الرسمي (٦ –١١سنة)	عدد السكان	القيد الصافي %	القيد الإجمالي%
٢٠١٩/٢٠١٨	١٢٢٠٠٠٩٩	١١٨٧٦٥٠١	١٢٢٦٠٣٨٥	%٩٦.٩٥	%٩٩.٦
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٣٦٨٠٤٥٥	١٣٣٦١٩٥٢	١٣٠٧٦٠٠٢	%١٠٢	%١٠٤.٦

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى:

- الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. وزارة التربية والتعليم.
- احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

والشكل التالي يوضح ما ورد من بيانات بالجدول.

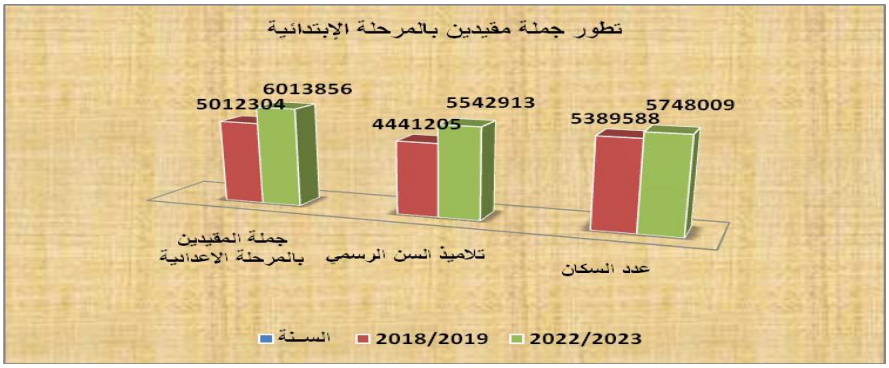

شكل رقم (٤) يوضح تطور أعداد مقيدين بالمرحلة الإبتدائية

يلاحظ من الجدول والشكل زيادة نسب القيد الصافي والإجمالي نظرًا لزيادة السكان المتسارعة، وكذلك تطور أعداد مدارس المجتمع، وتزايد المدارس الابتدائية الحكومية.

كما يتضح من الجدول زيادة النسب عن ١٠٠% بسبب استضافة مصر لأسر لديها أطفال من جنسيات أخرى كلاجئين، وإتاحة الفرصة كاملة لهم للإلتحاق بالتعليم المجاني الحكومي، والاستفادة من الخدمات الحكومية كأشقاء أعزاء.

ونظرًا لكون المرحلة الإعدادية في مصر جزء مكمل للتعليم الأساسي الالزامي؛ فإن الجدول التالي يوضح تطور نسب القيد الإجمالي والصافي للمرحلة الإعدادية:

جدول (٩) تطور جملة المقيدين بالمرحلة الإعدادية
ونسبة القيد الصافي والإجمالي للأعوام الموضحة

البيان السنة	جملة المقيدين بالمرحلة الإعدادية	تلاميذ السن الرسمي	عدد السكان	القيد الصافي%	القيد الإجمالي%
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٠١٢٣٠٤	٤٤٤١٢٠٥	٥٣٨٩٥٨٨	%٨٢.٥	%٩٣.٠٥
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٦٠١٣٨٥٦	٥٥٤٢٩١٣	٥٧٤٨٠٠٩	٩٦.٤	١٠٤.٦

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى:

- الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. وزارة التربية والتعليم.
- احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢): مؤشرات تربوية. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن قراءة الجدول يتبين التزايد في أعداد التلاميذ المقيدين بالمرحلة الإعدادية بما يتماشى مع الزيادة التدريجية في أعداد السكان للشريحة العمرية المقابلة للمرحلة الإعدادية (١٢-١٤ سنوات). والشكل رقم (٥) يوضح البيانات الواردة بالجدول

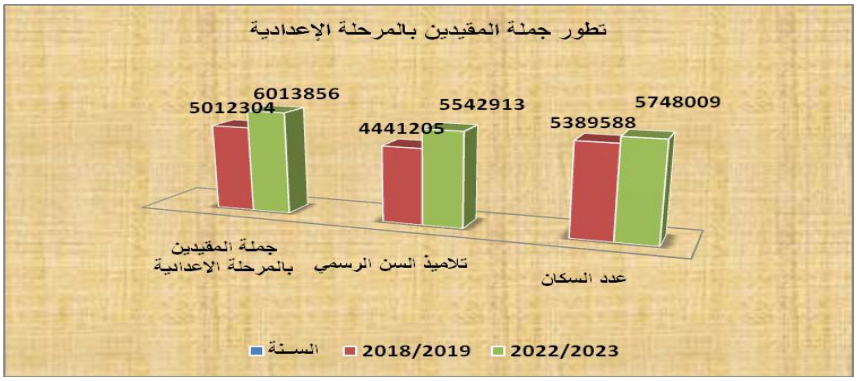

شكل رقم (٥) يوضح تطور أعداد مقيدين بالمرحلة الإعدادية

الشكل من تصميم الباحثة رجوعًا إلى البيانات الواردة بالجدول.

وتشير الإحصاءات أيضًا إلى ارتفاع الفجوة النوعية بين قيد البنات والبنين بالمرحلة نظرًا لوجود فرصة بديلة عن التعليم للذكور، تتمثل في العمل بالأراضي الزراعية والورش ونقل البضائع وغير ذلك، مما يتطلب عمالة غير مدربة رخيصة الثمن، وقد يرجع ذلك أيضًا لتفشى الأمية بين الكبار في الريف المصري؛ وبالتالي لا يجد الطفل بيئة داعمة للتعلم تحفزه على استكمال التعليم.

خلاصة ما سبق؛ أن التعليم الابتدائي والإعدادي إلزامي في مصر بنص القانون، وكذلك التعليم الثانوي كما ينص الدستور، وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي فهو مجاني للجميع تتيحه المؤسسات الحكومية بشراكة من القطاع الخاص محدودة؛ نظرًا لارتفاع كلفة التعلم الثانوي بشقيه العام والفني.

- السن الذى ينتهى عنده التعليم الأساسي فى مصر، وعمالة الأطفال:

نظرًا لوجود تعليم مواز مجتمعى يقبل الطفل عند عمر (٨ سنوات) بالمناطق النائية والريفية، فإن الطالب/ الطالبة ينتهى من التعليم الثانوى عند عمر (١٨–٢٠ عام)، وهو ما يسمح بدخوله سوق العمل، ووفقًا لقانون العمل رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٣)، والصادر عنه القرار رقم (١١٨) لسنة (٢٠٠٣) فى شأن تحديد الأعمال والمهن التى لا يجوز تشغيل الأطفال فيها قبل بلوغهم سن التعليم الأساسى (ابتدائى + اعدادى)، أو أربع عشر سنة.

ومن المفترض أن يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلًا دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه، وتلصق عليها صورة الطفل، وتعتمد من مكتب القوى العاملة المختص.

ويجب أن توضع مزيد من القيود على عمالة الأطفال.

- نسب النجاح ومعدلات الانتقال بين المراحل:

يذكر أنه خلال السنوات الماضية؛ تطورت منظومة التعليم قبل الجامعي في نقلات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة وإدارة النظم، إلا أن الإتاحة الآن تقع في بؤرة التركيز لأهداف البحث، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الجودة والإتاحة هو فصل نظري، من أجل التحليل وتخصيص الموارد، فالإتاحة بدون جودة لا تعني كثيرًا من المنظور التربوي.

ويوضح الجدول التالي معدل انتقال التلاميذ بين المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، ومن المرحلة الإعدادية للمرحلة الثانوية (ثانوي عام فقط).

جدول (١٠) معدل الإنتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية
ومن المرحلة الإعدادية إلى الثانوي العام– للعام الدراسي (٢٠٢٣/٢٠٢٢)

البيان / السنة	بنين	بنات	جملة%
معدل الإنتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية	%٩٦	%٩٧.٥	%٩٦.٨
معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوي العام	%٣٢.٦	%٤٣	%٣٧.٥

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى:

- الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. وزارة التربية والتعليم.
- احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢): مؤشرات تربوية. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن قراءة الجدول السابق نتبين زيادة معدلات انتقال البنات عن البنين؛ نظرًا لانشغال الذكور بالعمل، كما يُلاحظ زيادة معدلات الإنتقال في الشهادة الابتدائية عن معدلات الإنتقال من المرحلة الإعدادية للثانوي العام، لإلتحاق غالبية الذكور بنوعيات أخرى من التعليم الثانوي، كالثانوي الفني و STEM والمدارس التكنولوجية والتعليم المزدوج وغيره.

وبالنسبة للتعليم الثانوي في مصر؛ يلتحق بالثانوي العام حوالي ثلث جملة المتقدمين للتعليم الثانوي، ويتوزع باقي الطلاب على أنواع أخرى، تشمل ثانوي صناعي، ويليه ثانوي تجاري، ثم ثانوي زراعي، وثانوي فندقي.

- الاهتمام بذوي الإحتياجات/ الهمم:

يعتبر مبدأ الإتاحة من أهم المبادئ التي تدعم حق كل مواطن في الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، الغذاء)، وذلك بصرف النظر عن دخله، مكان إقامته، أو مكانته، وبالتالي فإن هدف الإتاحة يعنى توفير مكان لكل طفل في الريف والحضر، إناث وذكور، مدن وعشوائيات، سليم ومعاق على حد سواء.

ومما يذكر أن هناك زيادة فى أعداد مدارس وفصول التربية الخاصة بأنواعها (بصرى – سمعى – عقلى/ فكرى)، وذلك مما يشجع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم المعاقين بها، بعد أن كانوا يلجأون إلى المدارس الخاصة الباهظة التكاليف، والتى لايقدر على نفقاتها سوى عدد قليل منهم.

وفيما يتعلق بالتشريعات؛ ينص دستور (٢٠١٤) فى المادة رقم (٨١) أنه "على الدولة أن تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحياً، واقتصادياً، واجتماعيا، وثقافياً، وترفيهياً، ورياضياً، وتعليمياً، وتوفير فرص عمل لهم، مع تخصيص نسبه منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة لهم وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، اعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة.

وقد تبنت وزارة التربية والتعليم فى مجال تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، ما يلى: إنشاء مدارس متخصصة لتعليم هذه الفئة من الأطفال، إعداد المعلم القادر على التعامل مع هذه الفئة، توفير تكنولوجيا معينة مناسبة مع ظروف إعاقتهم، إعداد مناهج وكتب دراسية تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تقرير التعليم للجميع في مصر، ٢٠١٤).

ثم جاء القرار الوزاري رقم (٤٢) لسنة (٢٠١٥)، ينص على دمج الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة، مع الأطفال العاديين في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، ومرحلة رياض الأطفال.

وتلا ذلك قرار (٢٥٢) لسنة (٢٠١٧)، بشأن قبول التلاميذ ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام ومدارس الفرصة الثانية، وأكد القرار على أن كل المدارس دامجة، بما فيها مدارس الفرصة الثانية (التعليم المجتمعى).

ومن حق الطالب ذو الاحتياجات الخاصة الذى تنطبق عليه الشروط، أن يدمج بأقرب مدرسة لمحل إقامته، ويفضل أن تتوافر بها غرفة مصادر أو غرفة للمعرفة، وألا تزيد نسبة التلاميذ ذوي الاحتياجات عن ١٠% من العدد الكلي للفصل، بحد أقصى أربعة تلاميذ، على أن يكونوا من نفس نوع الإعاقة.

وبالنسبة للمنهج؛ تم اعداد الإطار العام لبرامج ذوي الإعاقات غير المدمجين، على يد خبراء من الإدارة المركزية لتطوير المناهج، كما تساهم منظمة اليونسيف في تجهيز غرف المصادر بتلك المدارس، وتدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بها.

والجدول التالي يوضح أعداد مدارس وفصول وتلاميذ– تربية خاصة:

جدول (١١)

تطور أعدد مدارس وفصول ودارسين بمدارس التربية الخاصة للسنوات الواردة بالجدول

المقارنة السنة	حضر			ريف		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
٢٠١٩/٢٠١٨	٧٩٢	٣٧٩٧	٣٣٦٨١	٢٢٦	٩١٣	٦١٧٨
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٩٠٧	٤١٠٧	٣٩٢٠٢	٢٥٧	١٠٢٣	٧١٩١

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى:

- الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. وزارة التربية والتعليم.
- احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٣/٢٠٢٢): الباب الثاني. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن قراءة الجدول يتضح تطور أعداد المدارس والفصول ككل، إلا أنه يلاحظ تركز مدارس وفصول ودارسين مدارس التربية الخاصة بالحضر، نظراً لحاجة المرأة العاملة لهذه النوعية من المدارس لتعليم ابنها المعاق المهارات الحياتية المختلفة بما يسهل لها التعامل معه، كما أنها تخشى تركه بمفرده بالمنزل وقت ذهابها للعمل.

وينبغي الإشارة إلى أن الأمهات بالريف لا تحبذن ذهاب أبنائهن المعاقين/ات للمدرسة، لاسيما إذا كان هذا الطفل أنثى، وذلك خشية أن تتعرض الفتاة لنوع من التحرش أو التنمر، ومع ذلك تشير الإحصاءات إلى تطور أعداد الذكور والإناث الملتحقين بالفصول بدرجة ملحوظة، وكذلك تطور أعداد المعلمين.

- **فيما يتعلق برفع كفاءة المعلم والإدارة المدرسية:**

اتجهت وزارة التربية والتعليم بدءً من الخطة الاستراتيجية للتعليم (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) إلى إعادة النظر في برامج التنمية للمعلمين، وتفعيل الوحدات التدريبية، وبالتالي تم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلم عام (٢٠٠٨)، وتقوم الأكاديمية بتوفير عدد من البرامج والحقائب التدريبية، كما تقوم بتوفير ملف إنجاز لكل معلم يحوي مؤهلاته وخبراته وتاريخه الوظيفي، والبرامج التي يجب أن يحصل عليها للترقي.

وتقدم الأكاديمية المهنية للمعلم بجانب الإدارات والمديريات التعليمية، برامج ودورات تدريبية وتأهيلية وتحويلية، لجميع المعلمين والمعلمات، لتحسين وتطوير قدراتهم ومهارتهم.

ويربط الكادر الجديد للمعلم بين المهارات والأداء وعملية الترقية، ولقد تم تطبيق الكادر للمعلمين بالقانون رقم (١٥٥) لسنه ٢٠٠٧، كما يُمنح حافز أداء متميز لكل الحاصلين على درجة الدكتوراه أو درجة الماجستير وما يعادلها.

وبموجب القرار الوزاري رقم (١٦٤) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣١، تم اعتماد بطاقات وصف وظيفي لأعضاء هيئة التعليم لتشمل الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، واخصائي التكنولوجيا، واخصائي الصحافة والإعلام، وأمناء المكتبات، والتوجيه الفني، ووظائف الإدارة المدرسية، ووظائف الإدارة التعليمية، وتم إخطار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالبطاقات، لتسكين جميع المعلمين ضمن قانون الكادر، وذلك حفاظًا على مستحقاتهم ومكافآتهم المالية.

وتتخذ برامج التدريب أكثر من صيغة هى تدريب مباشر، وتدريب عن بعد، وبعثات داخلية وخارجية، كذلك تم توجيه الاهتمام للتدريب على استثمار التقنيات والتكنولوجيا، واستخدام التابلت والشبكات والكمبيوتر في التعليم والتعلم، كما تم توجيه المعلمين للالتحاق ببرامج البعثات.

ولكن نظراً لوجود أعداد كبيرة تعمل بنظام التعاقد والتطوع، وهو أحد أهم التحديات والعقبات التي تواجه المنظومة التعليمية، لذلك فإن الجدول التالي يوضح تناقص أعداد المعلمين:

جدول (١٢)

تناقص أعداد المعلمين في الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

المرحلة	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠٢٢/٢٠٢٣
الابتدائي	٤٤٠٣١٩	٤١٧٨٨٦
الاعدادى	٢٥٨٢٠٤	٢٣٧٧٤٧
التربية الخاصة	٩٧٣٩	٩٥٢٠
التعليم المجتمعي	٧٩٨٣	٧٤٣٩

المصدر: الجدول من عمل الباحثة رجوعًا إلى:

- الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. وزارة التربية والتعليم.
- احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الباب الثاني. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية.

ومن الجدول يتضح تناقص أعداد المعلمين رغم زيادة أعداد الدارسين، وارتفاع الكثافات بالفصول، وينبغي الاحاطة بأن عدد كبير من المدرسين حاليًا يعمل بنظام التعاقد، ولذلك قد يوجد جزء من الخطأ في حساب إجمالي أعداد المعلمين، وطبقًا لأحدث الإحصاءات، فقد بلغ نصيب المعلم من التلاميذ ٣٢.٦ تلميذ في المرحلة الإبتدائية، ٢٥ تلميذ في التعليم الإعدادي، و١٨.٥ تلميذ في التعليم المجتمعي، وهذا المعدل يزيد في الحكومي عن الخاص، وفي الريف عن الحضر، وقد سبق الحديث عن إرتفاع الكثافات في الحاجة إلى البحث.

-إعادة ترتيب الأولويات وتعظيم الصرف على الجوانب النوعية:

الجوانب النوعية تعني كل ما يتعلق ببناء شخصية التلاميذ وتحسين صحتهم، وتحسين جودة المؤسسة التعليمية، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

- تحسين الحياة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي، متمثلاً في دعم الشراكة المجتمعية، ورفع مستوى التأهيل المهني للمعلم، وزيادة المستفيدين من برامج التغذية المدرسية، وتطوير البنية التحتية، والتوسع في استخدام التكنولوجيا، وتقديم برامج ومبادرات صحية وتطعيمات مجانية.
- إعادة صياغة الأولويات بحيث ينال التعليم الإبتدائي المرتبة الأولى من الإنفاق على التعليم، بإعتبار هذه المرحلة هي الأساس لما يتطلبه إعداد الفرد لمواصلة التعليم في المراحل التالية.
- التنمية المهنية للمعلم والتدريب المستمر والبعثات، وزيادة أعداد المستفيدين من الكادر الخاص (قانون رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٧)، ورفع المستوى المادي له.
- الاهتمام بتعلم الإناث انعكاساً للقناعة بدورهن فى تحقيق التنمية البشرية المنشودة من ناحية، وتعبيراً عن حقن الذى كفله لهن الدستور فى الحصول على فرص مساوية لتلك التى يحصل عليها الذكور من ناحية أخرى، وفى هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى الجهود المبذولة لتضييق هذه الفجوة، لا سيما أن الحكومة قد استحدثت صيغ جديدة ونماذج لمدارس يتحقق من خلالها سهولة الاستخدام وقلة التكاليف ومراعاة البعد البيئى والجغرافى.
- زيادة الاعتمادات المُخصصة للتغذية المدرسية، وزيادة عدد المستفيدين منها، فى إطار الشراكة بين وزارة التعليم ووزارة الصحة والمحليات والقطاع الخاص؛ حيث يتم تقديم وجبة غذائية متكاملة وغنية بالحديد لعلاج الأنيميا ونمو جسم التلميذ فى هذه المرحلة المهمة، مرحلة التعليم الأساسي بالمدارس الحكومية، لا سيما بالريف والمناطق الفقيرة العشوائية، ويهدف برنامج التغذية المدرسية إلى زيادة اعداد المستوعبين، وتحسين نموهم للوقاية من أمراض سوء التغذية.

- فيما يتعلق بتطوير المناهج والوسائل التعليمية:

يذكر أن تطوير التعليم في مصر قد شهد خلال السنوات الأخيرة، بدءً من عام (٢٠١٨/٢٠١٩) تطبيق نظام (٢.٠)، وهذا النظام يقوم على تطوير المناهج، ووضع إطار محدد لمواصفات الخريج، والتربية من أجل تنمية المهارات عامة، والمهارات الحياتية خاصةً، وتنمية القيم الحاكمة للمهارات، وتكامل وترابط المعرفة، وتعدد مصادر التعلم، وتحقيق التوازن

في إعداد المواطن، والتأكيد على التنمية المهنية للمعلمين، كما أنه يقدم أنشطة تعمق ثقافة المواطنة والإنتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر (غانم، تفيدة سيد، ٢٠١٩ يناير، ص ٢٤).
كما تم بناء مكتبة رقمية لجميع السنوات بدءً من الروضة حتى الثانوية العامة بموقع الوزارة، فيها جميع المناهج المصرية باللغتين العربية والانجليزية، والكتب بنظام (PDF)، وتم اطلاق عدة منصات وتطبيقات، بمساهمة شركات كبرى، وهذه التطبيقات والمنصات تحتوي مصادر تعليمية مثل: الأفلام والمواد التفاعلية والامتحانات والتدريبات، ويقوم بالشرح فيها نخبة من المعلمين المتميزين، كما يحتوي تطبيق مدرستنا على أفلام ثقافية وترفيهية وألعاب تربوية.
وأهمية هذه المنصات والمكتبات الرقمية إتاحة المعلومة للتلاميذ حيثما وجدوا، كما أنها يسرت التواصل بين ما يربو على ٢٥ مليون طالب قبل جامعي ومعلميهم، موزعين على ما يزيد عن ٥٥ ألف مدرسة.

وكمُلخص لما سبق؛ فإن الجزء التالي يوضح أهم نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات (SWOT Analysis):

يُذكر أن هدف الإتاحة للجميع دون تمييز يُكمل هدف تحسين الجودة والتنافسية؛ فمما لاشك فيه أن تحقيق الاستيعاب الكامل، وخفض معدلات الرسوب والتسرب، سوف يحقق مستويات أعلى من الجودة والتنافسية العالمية، وجدير بالذكر أن مصر لم تحقق المستوى اللائق بها من حيث القدرة التنافسية على المستوى العالمي حتى الآن. والجزء التالي يوضح أهم نقاط الضعف والقوة بداخل المنظومة وأهم التحديات والفرص المحيطة بها.

-أهم نقاط الضعف المتعلقة بتحقيق هدف الإتاحة بالتعليم الأساسي فى مصر:

- لوحظ انخفاض متوسط درجات الاختبارات التحصيلية على المستوى القومي (NST)، حيث طبقت الوزارة أول اختبار قومي مقنن على عينة عشوائية مختارة من مدارس الجمهورية في العام الدراسي(٢٠٠٩/ ٢٠١٠) للصفين الرابع الابتدائي والثاني الإعدادي بإستخدام طريقة العينة العشوائية، وكانت مستويات أداء التلاميذ- عينة الدراسة- في الاختبارات القومية المقننة منخفضة في كلا الصفين، حيث جاء متوسط تحصيل التلاميذ في مواد اللغة العربية، والعلوم، والرياضيات أقل من (٥٠%)، وأشارت النتائج إلى عدم كفاية الإعداد الأكاديمي، وانخفاض جودة التعليم في السنوات السابقة على الصفين الرابع الابتدائي والثاني الإعدادي، الأمر الذي يكشف ضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي (بغدادي، منار وشوقي، إيمان، ٢٠١٦، ٨٧).
- لا تزال قيم القيد الصافي بالمراحل منخفضة، لاسيما في المحافظات الطاردة والمحافظات الحدودية.

- على الرغم من الاهتمام الذي توليه الحكومة حاليًا لإدخال التكنولوجيا والرقمنة والاستفادة منها في عمليات التعليم والتعلم؛ إلا أن كم التلاميذ والفصول المستفيدين منها لا يزال أقل من المستهدف عالميًا، وهو ما تؤكده تقارير التنافسية العالمية.
- لا يزال دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال الشراكة في العملية التعليمية ضعيف، فيما يتعلق بأعداد المدارس وتجهيزاتها، وقد سبق الحديث عن هذا العنصر عند الحاجة للبحث.
- عندما تتراجع جودة التعليم بالمدرسة، يزداد عدد المتسربين، نتيجة ضعف قدرة المدرسة علي الاحتفاظ بالتلاميذ، وجذبهم للاستمرار في التعليم حتي نهاية المرحلة. وهو مؤشر لضعف الكفاية الداخلية وللفقد التربوي.
- العنف داخل المدرسة المصرية، بين طفل وطفل، أو بين معلم وطفل، أو بين ولي أمر ومعلم، ورغم اتخاذ اجراءات وسياسات مهمة، تتمثل فى لائحة الانضباط المدرسى، وتفعيل مجلس الآباء والأمناء والمعلمين، إلا أنه لا يزال يمثل أحد التحديات.
- كثافة الفصول مرتفعة فى بعض المحافظات، مما يسهل انتقال الأمراض بين الأطفال، ويؤدي أيضًا إلى عدم مراعاة الفروق الفردية بينهم.
- طول المناهج والحشو الزائد وكثرة عدد الموضوعات بها، يمثل صعوبة على التلاميذ، ويؤدي إلى انتشار الدروس الخصوصية، كما أنه يمثل عبء على الأسر، لاسيما إذا كانت الأسرة تعاني من الفقر أو الأمية.

- أهم نقاط القوة المتعلقة بتحقيق هدف الإتاحة بالتعليم الأساسي فى مصر:

يعرض الجزء التالي لأهم نقاط القوة داخل المنظومة، وذلك كما يلي:

- من ضمن نقاط القوة؛ تُولي وزارة التربية والتعليم اهتمامًا بالجانب الرياضي، وبموجب قرار وزاري رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠١٦، بشأن حافز التفوق الرياضي، يُمنح التلاميذ والطلاب الناجحون في امتحانات شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة وما يعادلها، الحاصلون على بطولات أو دورات رياضية، درجات تُضاف إلى المجموع، وإذا حصل الطالب على أكثر من بطولة، تضاف الدرجة الأعلى، والألعاب التي يُطبق عليها حافز التفوق الرياضي؛ هي: الألعاب الأوليمبية، الألعاب غير الأوليمبية، بطولات الجمهورية التي تنظمها وزارة التربية والتعليم.
- وجود نماذج جديدة من المدارس، تتلاءم مع البيئة؛ من بينها مدارس الفصل الواحد، وينظم عملها القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٠، والمدارس الصديقة للفتيات، المنشأة وفق مبادرة تعليم البنات عام (٢٠٠٠)، والتي بدأ تنفيذها عام (٢٠٠٣)،

بتخصيص الحكومة مبلغ (١٥٧ مليون جنيه مصري)، و(١٣.٥٦ مليون دولار أمريكي)، وبمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة واليونيسيف، ومنها أيضًا مدارس المجتمع، وهي مدارس أُنشئت بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم واليونيسيف منذ عام (١٩٩٢) في جنوب مصر (وزارة التربية والتعليم، التعريف بمدارس التعليم المجتمعي، ٢٠١٨، ص٢).

- لرفع كفاءة المخرجات التعليمية؛ تم تطبيق منظومة بدائل وتقديم حزمة من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للدارسين، والكاشفة لمواهبهم فى جميع مدارس التعليم الأساسي بما يتناسب مع امكانات المدارس والدارسين.
- شهدت المناهج التعليمية بعض التطوير والتجديد في السنوات الأخيرة، طبقًا لنظام (٢.٠)، كما تم وضع وثيقة معايير للمنهج، وأدلة للمعلم والمتعلم، وتم تطوير استراتيجيات التدريس وتدريب المعلم والموجه عليها، وتقوم شعبة بحوث المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والإدارة المركزية لتطوير المناهج بالبرج الفضي بدور فاعل في هذا الصدد.
- جهود المراكز البحثية، فيما يتعلق بتطوير مجموعة تقارير وأدلة استرشادية ووثائق وحقائب تدريبية، قام بتأليفها مجموعة خبراء؛ مثل: الإدارة المركزية لتطوير المناهج، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ومركز التقويم والامتحانات؛ وتضمنت إعداد وثيقة التثقيف الصحي للتعليم قبل الجامعي، بالتعاون بين الإدارة المركزية لتطوير المناهج والجمعية المصرية لصحة الأسرة، كما تم تضمين بعض مفاهيم الصحة العامة، والأمن الصحي، والحفاظ على البيئة، ضمن مصفوفة المناهج الدراسية للتعليم قبل الجامعي، وتم تجريب مناهج لعلوم الفضاء بالمرحلة الثانوية؛ قام بالإشراف عليها خبراء من المركز القومي للبحوث التربوية.

وفيما يتعلق بأهم الفرص التي يمكن تعظيمها:

يعرض الجزء التالي لأهم الفرص، وذلك كما يلي:

- تقدمت مصر في بُعد (الإتاحة الرقمية)؛ الذي يقيس مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الإنترنت وكفاءته، بنحو ١٣ نقطة، بينما استقر عدد نقاط بُعد (الاستعداد الرقمي)، أى العلاقة بين مستويات التعليم الرقمي والقدرة على تطبيقها، عند مجموع ٥٦ نقطة، كما تقدمت مصر في مؤشر الشمول الرقمي (٢٠٢٠)، لتصبح في المركز رقم ٥٠ من ٨٢ دولة حول العالم، مقارنة بالمركز رقم ٥٢ عام (٢٠١٧)، ويقيس هذا المؤشر مدى تحقق الشمول الرقمي من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وتعزيز قدرتهم على المساهمة في الإقتصاد الرقمي (عبد الصادق، عادل، الأمية الرقمية: مهارات التنمية المستدامة في العصر الرقمي، ٢٠٢١، ص١٠٨).

- انتشار استخدام الأجهزة الرقمية بين المراهقين والأطفال؛ يعد هذا البند أحد أهم الفرص التي يمكن الإستفادة منها وتعظيمها لتحقيق الإتاحة، حيث يرتبط مصطلح التعلم الرقمي بالتعليم المتنقل بدرجة كبيرة، ويتسم هذا النوع من التعلم بما يوفره من بيئة غنية بالأدوات التي تدعم السياق التعليمي مدى الحياة، في أي زمان وكل مكان، كما يتسم بالحرية في التعلم خارج وداخل أسوار المؤسسات التعليمية، كما أنه يراعي احتياجات الفرد المتعلم (إبراهيم الفار، ٢٠١٥، ص ص٤٤-٤٧). وتخطو مصر حاليًا خطوات واسعة في هذا الصدد.
- تؤكد الحكومة المصرية التزامها بالتصدي للفقر، والنهوض بالبشر، فهناك عمليات إصلاح جارية، ومبادرات رئاسية كبيرة، تركز على وضع نظام متكامل للحماية الاجتماعية، يدعم الفقراء والمهمشين من خلال تقديم مساعدات مالية وخدمات موجهه لهم، وينصب تركيز الإصلاح على نحو استراتيجي على الأطفال والأسر، وقد تم تصميم البرامج الجارية من أجل تمكين الأسر المعرضة للتأثر، للتغلب على العقبات الناتجة عن الفقر والاستثمار في الأطفال والشباب، وكسر حلقة توارث الفقر (اليونيسف؛ فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر، ٢٠١٧).
- ونظرًا لأهمية تعليم وتعلم اللغة العربية -لاسيما في السنوات الأولى للطفل - فقد تم إتاحة تطبيق إلكترونى جديد لرصد درجات القرائية لطلاب الصف الثالث والرابع الابتدائي، كما تم الاتفاق مع مؤسسة ICDL ووزارة الاتصالات على تقديم عدد (٤٠.٠٠٠) منحة تدريبية مجانية للمعلمين للحصول على شهادة رخصة قيادة الحاسب الآلي (وزارة التربية والتعليم، تقرير ما تم انجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٠).
- بث تردد قنوات تعليمية على القمر الصناعي (نايل سات) لجميع المراحل بدءًا من الصف الأول الابتدائي حتى شهادة إتمام المرحلة الثانوية بشقيها عربي ولغات، وتوظيف بنك المعرفة المصري بما يخدم العملية التعليمية.

-فيما يتعلق بأهم التحديات التي يمكن تلافيها:

لا تزال هناك العديد من التحديات التي تحول دون الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن الإلزام، كما أن نسب التسرب لاتزال مرتفعة مقارنة بالنسبة العالمية. ويمكن حصر أهم التحديات حاليًا فيما يلى:

- معظم المبان المدرسية فى مصر تحتاج إلى صيانة واعادة احلال وتجديد، كما أن معظمها يتم استخدامه لأكثر من فترة دراسية مما يسبب تهالك المبنى وقصر اليوم الدراسي.

- وجود معدلات مرتفعة للأمية بين الكبار؛ لأن الأمية لها خطورتها التي تتمثل في الإنفصال عن ركب التطور، والوقوع فريسة في درب الخرافات، كما أن الأمية تفقد صاحبها القدرة على الإختيار السليم، أو صياغة بدائل منطقية لحل ما قد يواجهه ويواجه أسرته من مشكلات.
- يزيد التسرب لدى الأولاد عن البنات لإنشغالهم بمساعدة الوالدين في كسب العيش، ولدينا تجارب ناجحة في هذا الصدد؛ حيث تم إعادة ٧٠٠ طفل متسرب إلى المدرسة بمحافظة الاسكندرية، وذلك بسبب أن مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية قدمت ألف جنيه لكل تلميذ عائد من التسرب بإجمالي (٧٠٠ ألف جنيه)، كما قامت بحملات توعية لأولياء أمورهم، وتمت هذه التجربة ضمن دراسة لظاهرة التسرب، ووضع حلول مناسبة لها بالتعاون مع برنامج "المعرضين للخطر" الذى تنظمه اليونيسف بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة لمتابعة التلاميذ العاملين بالورش (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تقرير التعليم للجميع، ٢٠١٤).
- تمثل مشكلة الأطفال خارج التعليم الأساسي، من حيث حجمها وتأثيرها علي الفرص المتاحة لجودة الحياة، تحديا جوهريا علي مستوى التنمية البشرية، كما تمثل قصورا في سياسات التعليم علي المستوي الوطني.
- تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال فى الريف، وتسمى الفرصة البديلة للطفل، ويرجع ذلك لفقر الأسرة.
- تحدي الفقر وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، وما يترتب عليه من إنخفاض دخل العديد من الأسر بالريف المصري، والهجرة إلى المدن، وارتفاع الكثافات، ويشير التقرير إلى أن أكثر من نصف عدد القرى بإقليم شمال الصعيد، تقع ضمن تصنيف القرى الأكثر فقراً، كما يعاني الإقليم من ارتفاع نسب الأمية، وتدهور الخدمات، ووجود مناطق عشوائية غير مخططة، ويوجد بالمنيا وحدها عدد ٢٢ حي عشوائي غير مخطط، كما أن الفيوم بها أكبر عدد من المناطق العشوائية الفقيرة (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٥، ص ص ٢٩– ٣٠).
- من ضمن التحديات؛ الفاقد التعليمى ونسب الهدر المتمثل فى الرسوب والتسرب، وتشير الأبحاث إلى أن أهم أسباب قد تؤدى إلى ترك الطفل للمدرسة هى أنه قد لا يتوافر بمعظم المدارس مكان لممارسة الأنشطة، والتلميذ المتسرب أحيانًا يشعر بالجوع أثناء اليوم الدراسى، ومعظم الأهالى لا يستطيعون تحمل التكلفة غير المباشرة المتمثلة فى الكتب الخارجية والزى المدرسي والأقلام والكراسات، والدروس الخصوصية والانتقالات.
- هناك خطورة على البنت عند ذهابها للمدرسة فى المناطق النائية والصحراوية.

رابعًا- بدائل مقترحة لتعظيم مكاسب الإتاحة بالتعليم الأساسي في مصر، بالاستفادة مما سبق:

من خلال مراجعة الأدبيات في المجال، وبالرجوع إلى تحليل (SWOT) لأهم الفرص المُتاحة والتحديات الخارجية، ونقاط القوة والضعف الداخلية، أمكن التوصل إلى ما يلي:

أ) مجموعة بدائل مقترحة. ب) آليات إجرائية تسهم في تحقيق البدائل.

وفيما يلي تفصيل لما سبق:

أ) مجموعة بدائل مقترحة يمكن من خلالها تعظيم مكاسب الإتاحة وتلافي التحديات؛ وتشمل ما يلي:

١-تقليل نسب التسرب في مراحل التعليم الأولى، وتحقيق الإستيعاب والقيد الكامل:

تشير الدراسات إلى أن الرسوب والتسرب وأمية الدارسين؛ من أهم أسباب الهدر التعليمي، والهدر له نوعان؛ الهدر النوعي أو الكيفي: ويهتم بمستوى التحصيل الدراسي، والهدر الكمي: ويعني بعمليات الرسوب والتسرب (الجعيدي، وضحا بنت عامر، الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه بالمرحلة الثانوية للبنات بمحافظة الخرج، ٢٠١٩، ص ٧٠٥). وهؤلاء الراسبين والمتسربين، غالبًا ما يكونوا من الفقراء والمهمشين، وينعكس كل ذلك على التنمية بالسلب.

ولعل من أهم أسباب التسرب وعدم استكمال التعليم، وجود فرصة بديلة تتمثل فى العمل بالأراضى الزراعية والورش ونقل البضائع وغير ذلك، وهو ما يتطلب عمالة غير مدربة رخيصة الثمن، وقد يرجع أيضًا لتفشى الأمية بين الكبار فى الريف المصرى، وكذلك وجود بعض العوامل الاجتماعية والثقافية وبعض العادات الموروثة؛ مثل ارتفاع تكلفة التعليم المتمثلة في الزي، والدروس الخصوصية، وتكلفة الانتقال، أو بسبب فقر الأسر، ووجود أسر وحيدة العائل، وارتفاع حلات الطلاق، لاسيما عمالة الذكور، وبالتالي توجد فجوة بين الإناث والذكور في معدلات القيد، وقد لا يجد الطفل بيئة داعمة للتعلم تحفزه على استكمال التعليم.

والفقر، هو فقر القدرات، وذلك كما يعرفه مدخل التنمية البشرية؛ والذي يُقاس بالفشل في تمكين الأفراد من القدرات الأساسية اللازمة لتحقيق قدر كاف من الإكتفاء الذاتي المستدام، والتنمية البشرية هي تعزيز القدرات البشرية لتوسيع الخيارات والفرص للجميع، حتى يستطيع كل فرد أن يحيا حياة تتسم بالإحترام والقيمة، ووفقًا لدليل التنمية البشرية عالميًا، يتكون المفهوم من ثلاثة عناصر مركبة هي: أن يحيا الناس حياة مديدة صحية، أن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (حسنين، مجدة إمام، ٢٠١٥، ص ٤٤).

ولحث التلاميذ على الانتظام بالمدرسة؛ تم الاتفاق على زيادة الاعتمادات المخصصة للتغذية المدرسية وزيادة أعداد المستفيدين، وفي هذا الصدد يجب أن تهتم المدارس بتقديم مزيد

من الخدمات التعليمية الإضافية كدروس التقوية والإعانات الشهرية والسلع التموينية الجافة، والخدمات الصحية والعلاجية للتلميذ وأسرته، فى إطار الشراكات بين الوزارات والمحليات ورجال الأعمال والمجتمع المدنى، لتشجع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة وتقليل معلات التسرب والرسوب، خاصة في القرى، والمناطق الفقيرة والعشوائية.

وعادة ما تشير دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية، ومنها التعليم والمهارات أحد أهم الأسباب الرئيسة للفقر، وفي هذا الاطار تقترح الباحثة تنظيم مجموعة حملات للقرى الفقيرة والمناطق المهمشة والعشوائية لنشر الوعى بأهمية التعليم.

٢-الإتاحة الرقمية والتمكين الرقمي للدارسين:

اتفقت الدراسات على أهمية التعليم والتعلم من خلال توظيف الرقمنة بما تشمله من تقنيات افتراضية؛ تكمن في فضاءات التعلم من خلال الإنترنت والشبكات، وكذلك تقنيات غير افتراضية مباشرة؛ في خفض تكاليف التعليم، ورفع كفاءات الطلاب، وزيادة الدافعية لديهم للتعلم، ومراعاة التنوع بينهم، وإتاحة الفرصة لتغطية أماكن أكثر بموارد أقل، كما أنها أداة فاعلة في نقل التعليم للطلاب والتركيز عليهم، وتحقيق الإتاحة الكاملة والمساواة بينهم، ويضاف إلى ذلك أنها قد تبنى جسر قوي بين الطلاب والمعلمين.

والإتاحة والتمكين الرقمي كما تعرفه إحدى الدراسات، هو: وجود المعرفة والأدوات والموارد اللازمة لإستخدام التكنولوجيا للوصول لأقصى حد من الإمكانات البشرية، وهو ما يتطلب توفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مثل: الحواسب وأجهزة العرض التفاعلية، والتصوير الرقمي والسبورات الالكترونية، والأجهزة الرقمية الحديثة، إلى جانب التطبيقات التعليمية مثل المحتوى التعليمي الرقمي للمناهج الدراسية، والأنشطة الإجرائية الرقمية، والمختبرات الإفتراضية، وبرامج المحاكاة والتدريب والمواقع والمنتديات التعليمية الرقمية (بغدادي، منار، ٢٠٢٠ أكتوبر، ص ٢٦).

ولقد أصبح الإهتمام بالمهارات الرقمية جزءًا مهمًا من الجاهزية الرقمية، وفئتا الشباب والأطفال هم الفئات الأكثر تأثرًا بالثورة الرقمية الحالية؛ وذلك نتيجة لما فرضه المحيط الرقمي من فرص وتحديات، ومن جهة أخرى نتيجة لضعف قدرتهم على الاختيار أو التوجيه، وبما يجعل هاتين الفئتين هدفًا سهلاً للتأثير المباشر وغير المباشر من خلال الوسائط الرقمية الحديثة المتعددة لتحقيق أهداف مختلفة، قد ترتبط أحيانًا بالأمن الشخصي، وقد تتعدى حدود الأمن الشخصي والفكري لترتبط بالأمن القومي، وذلك إذا كانت تستهدف تغيير قيم وسلوكيات وعقيدة

الأبناء، أو نشر سلوكيات سلبية أو معادية، وهو ما يستوجب تمكين الأطفال والمراهقين من مهارات التحكم الرقمي، وتعريفهم بمفاهيم الأمن السيبراني (الرقمي).

ويذكر أن الثورة التكنولوجية فرضت تحديات جديدة أمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى رأسها المدرسة، وهو الأمر الذي يتطلب إدراك حجم التغير، إذ ترتبط قضية الأمية الرقمية ليس فقط بالإهتمام بالمهارات الرقمية، والتي هي متغيرة بطبيعتها، ولكنها تعني كذلك بالاستثمار في غرس القيم الجديدة المحفزة على التنمية الذاتية والمجتمعية، وبالتالي أصبح التعليم يركز بصورة أكبر على الفهم، وعلى المهارات التي تساعد على إعداد أجيال جديدة على نحو يلائم مقتضيات العصر الرقمي، ومن هذه المهارات الرقمية: القدرة على حل المشكلات، والقدرة على تفسير المعلومات، العمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ومهارات الإبداع والإبتكار (عبد الصادق، عادل، مرجع سابق، ٢٠٢١، ص ص ١٠٣-١٠٦).

ولتقليل الفجوة الرقمية؛ وهي إحدى التحديات المرتبطة بالتمكين الرقمي، يمكن اللجوء إلى الصيغ الحديثة وهى توظيف وسائط التعلم الإلكتروني، والتعلم عن بعد، والتعلم الرقمي، وكذلك التعليم المدمج، والتعليم الهجين، والتعليم عن طريق المنصات أو الإذاعة والتليفزيون، والتعليم بالهاتف النقال، وغيره من وسائط تقنية حديثة، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستهدفين.

وقد بلغ عدد المعلمين الذين تم تدريبهم على استخدام التابلت عدد (٧٦١٤٣) معلمًا، كما بلغ عدد المعلمين المستلمين لأجهزة التابلت حتى العام (٢٠٢١) على قاعدة البيانات المركزية (٥٧٢٣٨ معلمًا). (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إحصاء بالبيانات المذكورة، ٢٠٢١).

٣- نشر الوعي بأهمية الحصول عدد كاف من سنوات التعليم والتعلم، وزيادة ساعات التمدرس.

تكاد تجمع الدراسات على أن ثمة علاقة وطيدة بين عدد سنوات وزيادة ساعات التمدرس، وبين دخل الفرد، وذلك من منطلق أن دخل الفرد هو مقياس للعائد الشخصي من عملية التعليم، وكما هو معروف فإن العائد قد يكون خاص (شخصي) أو عام (مجتمعي)، والعائد الخاص يشمل النسبة المئوية للزيادة في أرباح الأفراد الناتجة عن كل سنة دراسية إضافية للتعليم المدرسي، والعائد المجتمعي هو ما يعود على المجتمع من تقدم إجتماعي ثقافي إقتصادي، ويظهر في زيادة معدل النمو الإقتصادي نتيجة لتعلم الأفراد.

ويستخدم مؤشر عدد سنوات التمدرس كمعيار عالمي في تقارير رأس المال البشري، وذلك من منطلق أن زيادة عدد سنوات الدراسة في بلد ما يقود إلى زيادة التعلم في مجالات مختلفة، كما أن الدراسات الحديثة تجمع على أن زيادة عدد سنوات التمدرس، يكسب الدارسين

مهارات ومعارف متنوعة تجعل مخرجات التعليم متميزة ومتفردة. لكن ينبغي الإحاطة أنه على الرغم من وجود الدارسين لفترة زمنية مماثلة في المدرسة، إلا أن نوعية التعليم تختلف من بلد لبلد، وبالتالي قد تكون المعلومات والمهارات التي إكتسبها الدارسين ببلد ما، أقل بكثير من تلك التي إكتسبها الدارس في بلد أخرى، رغم أنه قضى في المدرسة نفس عدد سنوات أو ساعات التمدرس.

وجدير بالذكر أن هناك سياسات تعليمية حالية قد تساعد على تقليل معدلات التسرب وزيادة ساعات التمدرس، منها ما يتعلق بالطفل وأسرته من خلال تشجيع الآباء؛ ومن ضمنها زيادة أعداد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية، والإعانات الشهرية، وبرامج الأسرة المصرية ومبادرة حياة كريمة، ومنها ما يتعلق بسياسات التعليم، وبناء مزيد من الفصول، ليتم تطبيق اليوم الكامل بمعظم المدارس.

٤-إعادة تأهيل المورد البشري ودعم التنمية المهنية للمعلم والإدارة المدرسية:

قد تتسبب ضعف كفاية المعلم من حيث إعداده وتدريبه، في فشل العملية التعليمية وتسرب التلاميذ، وجمود أساليب التعليم التي يتبعها، لذا تتطلب مدرسة القرن الحادي والعشرين جهدًا إضافيًا كي تتخذ الإدارة الحديثة مسارات ديموقراطية، من خلال تخطيط الأهداف ووضعها، أو تحديد الإجراءات المناسبة للتنفيذ والمتابعة، ويكون ذلك من خلال برامج التنمية المهنية (غنيم، صلاح الدين، تدعيم التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم بإعتبارهم أحد محددات النجاح المدرسي: تصور مقترح لدور الأكاديمية المهنية للمعلمين، ٢٠١٨، ص ٣).

ويقوم ببرامج التنمية المهنية وتدريب المعلمين، مراكز تدريب بالمحافظات، ويتم تحديد البرامج وفقاً لاحتياجات المعلمين التدريبية، وإلى جانب هذه المراكز يوجد إدارة للتدريب بكل مديرية كما توجد أقسام للتدريب بكل إدارة تعليمية، ويضاف إلى ذلك الأعداد التى يتم تدريبها بوحدات التدريب والتقويم بالمدارس.

وهنا تبرز الإشارة إلى أهمية التدريب على رأس العمل كنوع من أنواع التدريب أثناء الخدمة؛ حيث أنه ذو أهمية في جهود تحسين الأداء ورفع كفاءة المعلمين والعاملين بالمدارس، حيث أنه من المفترض أن يجعلهم قادرين على أداء أدوارهم بفعالية وكفاءة، بما يؤدي إلى تحسين العملية التعليمية، لا سيما بالمدارس الأكثر احتياجًا، لتصبح قادرة على الوصول للجودة الشاملة، ويمكن أن يقوم بهذا التدريب وحدات التدريب داخل المدراس (غنيم، صلاح الدين، التدريب على رأس العمل في المدارس المصرية: نظرة تقويمية، ٢٠٠٦ أبريل، ص ص ٣-٨).

٥-اعادة ترتيب أوجه الصرف لربطها بنوعية المخرج من العملية التعليمية:

أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم يسهم في تحقيق جودة التعليم، خاصة مع التدفق الفائق للمعلومات والتغير المتسارع الذي يصعب ملاحقته؛ والذي يفرض على المؤسسات التعليمية تنشئة أجيال من المعلمين والمتعلمين، يتسمون بقدر من المرونة، وقدرة على الإبداع والإبتكار واتعلم الذاتي، والتمكن من توظيف التكنولوجيا في قاعة الدرس.

وتنقسم مؤشرات التعليم إلى نوعين من المؤشرات؛ مجموعة تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات المنظومة، ومجموعة أخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها (معهد التخطيط القومي، تقرير حالة السكان في مصر وتباياناتها المكانية لعام ٢٠١٧، ٢٠١٩، ص ١٦).

إن ما يهم متخذ قرارات الموازنة لتحديد مستويات التمويل المناسبة للبرامج؛ هو مؤشرات النتائج التي تحققها البرامج، والمخرجات التي تنتجها لتحقيق هذه النتائج، وهكذا فإن هناك ثلاث مؤشرات للمخرجات: مؤشرات كمية، ومؤشرات نوعية للمخرجات، ومؤشرات الكفاءة للمخرجات، والنتائج هي التغيرات التي تحدثها مخرجات البرامج على الأفراد والهيكل الإجتماعي، وعلى البيئة المادية، ومن النتائج تتولد الآثار على المجتمع ككل، وبتطبيق ذلك على منظومة التعليم، فإن المخرجات تتمثل في معدلات التخرج ومعدلات التسرب، وأعداد الطلاب خريجي المراحل، ومعدلات النجاح والرسوب، ومتوسطات الدرجات، والنتائج تشمل توفر عمال مهرة وانخفاض أعداد الأميين، والآثار المجتمعية تشمل مواطنين متنورين على درجة عالية من الوعي والمشاركة والتنافسية (صبحي، هدى محمد، ٢٠١٦ فبراير، ص ص١٧-١٩).

ومما هو جدير بالذكر فإن التقييمات العالمية لقياس كفاءة المخرجات من نظام التعليم تشتمل على عدة اختبارات/ مقاييس؛ ومن أشهرها: دراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، دراسة التقدم في القراءة الدولية لمحو الأمية (PIRLS)، البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، وهذه المقاييس تقسم الطلبة إلى فئتين؛ إما يساوي أو أعلى من مستوى الكفاءة المطلوبة أو دون المستوى، وكلما ارتفعت درجة المقياس لدى الطلبة دل ذلك على كفاءة الخريجين وجودة نظام التعليم بالبلد، وقد يؤخذ على هذه المقاييس أنها لا تراعي خصائص واحتياجات كل بلد (UNESCO, 2017, Principles of Good Practice in learning Assessment).

وهنا ينبغي الإشارة إلى أهمية توزيع وتنويع أوجه الصرف، تبعًا لنوعية وكفاءة المخرجات من العملية التعليمية، بما يؤهلهم للتنافس على أعلى مستوى.

٦- تقديم الدعم والحماية لمساعدة الأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا ممن لديهم أطفال في سن التعليم الأساسي،

كثيرًا ما تؤكد الدراسات على أن العبء الأكبر والأثقل، يقع على كاهل الفئات الأكثر فقرًا وحرمانًا؛ فحظ الأطفال الأكثر فقرًا في العالم في الالتحاق بالمدارس يتدنى أربع مرات عن حظ أترابهم الأكثر ثراءً، كما يتدنى حظهم في إتمام التعليم الابتدائي بخمس مرات عن حظ أترابهم الميسورين، ويُضاف إلى ذلك المستوى المتدني للتعلم في المرحلة الابتدائية بالمدارس الفقيرة، الذي جعل ملايين الأطفال يتركون المدرسة بدون اكتساب المهارات الأساسية (حلمي، فؤاد أحمد، الاحتياجات التعليمية الأساسية والإضافية للمناطق الأكثر فقرًا في مصر، ٢٠١٨، ص ١٧٣).

ولقد ورد بالتقرير السنوي الصادر عن (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢)؛ أن هناك ثلاثة إجراءات ذات أولوية، لإنهاء الفقر عالميًا وتعزيز الرخاء المشترك، وتصحيح المسار في السنوات القادمة، وهي:

- إعادة توجيه الإنفاق نحو تقديم الدعم للفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا.
- زيادة الإستثمارات العامة التي تدعم التنمية على المدى الطويل.
- تعبئة الإيرادات دون المساس بالفقراء.

وفي ضوء ذلك فإنه على الحكومات، وعلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، أدوارًا يجب أن يقوم بها لدعم الأسر التي لديها أطفال في سن التعليم، بما يضمن استمرارهم بالمدارس، كما أن المدارس عليها أدوارًا لتقديم دعم إضافي للتلاميذ، قد يكون بعد انتهاء اليوم الدراسي، وقد يكون في عطلة نهاية الأسبوع، أو في مراكز مقدمي الخدمات، أو بيت التلميذ، ويمكن أن تشمل توفير رعاية صحية، أساليب مناسبة للوصول الآمن للمدرسة، التوعية الأسرية للتعامل مع الطفل ومشكلاته، الدعم التعليمي لسد فجوات البيئة التعليمية، الدعم المادي لحل المشكلات، وسد الاحتياجات التعليمية والمعيشية (حلمي، فؤاد أحمد، مرجع سابق، ٢٠١٨).

وكمثال لذلك؛ فإن المدارس الصديقة للفتيات في مصر مجانية بالكامل، فالأهالى ليسوا ملزمين بدفع رسوم مدرسية أو تكاليف أدوات مدرسية، كما أن الوجبة التى تتلقاها البنت فى المدرسة، والحصة التموينية التى تأخذها معها إلى المنزل جيدة، لحث الأهالى على إرسال بناتهن للمدرسة.

٧-تبني نماذج وصيغ تعلم حديثة:

بالرغم من التكلفة المرتفعة نسبيا لتطوير النظم السائدة؛ فإن العائد التعليمي وآثاره على المجتمع ككل على المدى البعيد يفوق التكلفة المادية، ويُذكر ان وزارة التربية والتعليم فى مصر

تنتهج ضمن خططها لمواجهة التحديات حاليًا، تطبيق صيغة التعليم المدمج على تلاميذ وطلاب مرحلة التعليم الأساسي، وأيضًا التوسع في تطبيق صيغ التعلم الرقمي والتعلم عن بعد على طلاب المرحلة الثانوية؛ من خلال الإتاحة الرقمية، وتقوية الشبكات وتجهيز البنية التحتية، وتدريب هيئة التعليم على المهارات والكفايات الرقمية في عمليات التدريس، والتقويم الالكتروني.

وفيما يخص التلاميذ الصغار؛ تتناسب الصيغ والنماذج الجديدة، ومن ضمنها التعليم المدمج والتعليم الهجين والمدارس الصغيرة وغيرها، مع خصائص المرحلة العمرية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي؛ حيث أن الأطفال لا يستطيعون الاعتماد كليًا على التعليم الألكتروني وحده، كما أن استخدام التكنولوجيا والاتصال بشبكة الانترنت يتيح للأطفال سيلاً من المعلومات، التي تسهل لهم عمليات الشرح؛ وذلك من خلال عرض مجموعة من الفيديوهات التفصيلية المرفق بها شرح مبسط عن كل مفهوم، كما أن عملية التواصل بين التلاميذ في الفصل الافتراضي تتيح لهم التحدث مع بعضهم البعض، وعندما يشاهد الطفل الفيديو أو الفيلم التعليمي يظل عالقًا بذهنه (اليونسيف، تقرير الأطفال في عالم رقمي، ٢٠١٧).

ومن ضمن الصيغ المطلوب التوسع فيها أيضًا؛ مدارس الفرصة الثانية، ويُقصد بها مدارس تتيح فرص تعلم غير تقليدية للمتسربين من التعليم، وتتيح لهم فرصة الحصول على شهادة تساعدهم على مواصلة التعليم في المراحل الأعلى، أو الحصول على فرصة عمل مناسبة، وهى أيضًا مدارس أنشئت لتلبية احتياجات الطلاب الذين تركوا التعليم التقليدى؛ للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات السلبية نحو المدارس النظامية (محمود، يسرية علي، ٢٠١٤).

وتعمل مدارس المجتمع وفق مسلمة منطقية مؤداها: أن الأسباب التي أدت إلى فشل الطلاب بالمرة الأولى، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقديم فرصة جديدة لهم، وهو المبدأ الذي يجب علينا أن نتبعه عند إنشاء وتبني صيغ ونماذج جديدة .

ب) مجموعة آليات إجرائية مقترحة:

فيما يلي بعض آليات إجرائية مقترحة سهلة التنفيذ، على المستوى القريب، بما يُسهم في تحقق البدائل التي تمت الإشارة إليها سابقًا:

- تعزيز الموائمة بين النظام التعليمي الحالي واحتياجات خطط التنمية المستدامة.
- الإهتمام بتقديم نماذج ناجحة ومشرفة للأبناء بالمدارس، تحثهم على بذل مزيد من الجهد للتعليم والتعلم، ليتخذوا منها قدوة صالحة لهم في حياتهم التعليمية والأسرية.
- إعداد نظام وطني لقياس كفاءة المخرجات، ذا مرجعية دولية للحكم على جودة التعليم ومدى توافقه مع متطلبات التنمية، ويقيس أيضًا قدرته على التنافسية.

- إعادة توزيع الموارد، بما يتناسب مع احتياجات المناطق والإدارات التعليمية، ووفق الخريطة المدرسية المرتبطة بإحتياجات المناطق الأكثر احتياجًا.
- التوسع في نظام المدارس الدامجة، وتوفير ما يلزم، وتحديد العوامل التي تتسبب في ضعف استيعاب الفئات الهشة، ومتابعة التقدم الذي أنجز في إتاحة تعليم على مستوى جودة عال، وتوفير البنية التحتية لها، ومواد التعليم والتعلم المناسبة للمتعلمين ذوي الإعاقات.
- دعم وتعزيز الجهود المبذولة لاستيعاب الأطفال بمرحلة رياض الأطفال كمرحلة تمهيدية للتعليم الأساسي.
- وضع أُطر قومية للمناهج تضمن وجود صلة وثيقة بينها وبين متطلبات التنمية، وبينها وبين البيئة المحلية لجذب التلاميذ.
- ربط قواعد المعلومات بوزارة التربية والتعليم بقواعد المعلومات بالسجل المدني بجهاز الشرطة، وذلك بهدف تقدير حجم الأطفال خارج التعليم بدقة.
- تبني آليات إجرائية لضمان استمرارية التعليم، ودعم التدريب المستمر للمعلمين على رأس العمل لتوظيف واستخدام طرق تدريس حديثة متمركزة حول المتعلم.
- إنشاء المدارس القائمة على تعليم الأقران ومجتمعات التعلم؛ كنظام للدعم المستمر بين المعلمين في تطبيق الممارسات التربوية الحديثة، وعمل دورات تدريبية للمعلمين عن التقييم المستمر للتعلم، وعلى التقييم داخل الفصل.
- التوسع في صلاحيات المدرسة كوحدة مسئولة عن ادارة عملياتها التعليمية، مع تطبيق نظام حوكمة ومسائلة جيد، وتوفير قيادات فاعلة وادارة متميزة.
- زيادة تمويل التعليم والالتزام بنسبة ٤%، وزيادة حصته من موازنة الدولة تدريجيًا، وإشراك جميع الوزارات مع وزارة التربية والتعليم، ووضع بيانات دقيقة يمكن على أساسها سد الفجوة التمويلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تقديم أنشطة تربوية متنوعة بهدف التنمية الشاملة للتلاميذ، واكتشاف مواهبهم، في مدارس التعليم الأساسي، بما يتناسب مع امكانات المدرسة، وتنظيم مهرجانات ومعارض دورية للأنشطة المختلفة (رياضية – فنية – موسيقية... إلخ) بجميع المدارس بحضور ممثلين للإدارة والمديرية والوزارة.
- عمل تسويق إعلامي؛ من خلال حملات للتوعية بأهمية الالتحاق بالتعليم في الصغر، بأجهزة الإعلام وبالصفحة الالكترونية بموقع الوزارة والمديريات.
- تقليل ظاهرة الدروس الخصوصية قدر الإمكان، ومعالجة ضعف المستوى في القرائية والكتابة والحساب لدى التلاميذ، والتأكيد على استخدام برامج علاجية لضعاف التحصيل، والاهتمام بالأنشطة الرياضية والهوايات كعامل جذب للأطفال.

- الاستفادة من جهود الهيئة العامة لضمان الجودة والاعتماد التربوى، والمنشأة بالقرار الوزارى رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦.
- الاهتمام بالموهبة والموهوبين والفائقين، وبناء أكثر من مدرسة متخصصة، واكتشاف الموهبة ورعايتها فى سن مبكرة منذ المرحلة الابتدائية مرورًا بالمرحلة الإعدادية ثم الثانوية، وذلك بالتوازى مع الاهتمام بحق المعاقين كحق أصيل فى التعليم المصرى.
- إصلاح البنية التحتية لمدارس التعليم الأساسي القائمة بالفعل، واستبدال الأثاث المتهالك، وتوفير الفراغات المناسبة لأنشطة الطفل، وفقًا للمعايير العالمية.
- تحديث مناهج وطرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية، بما ينمى لدى الطفل احساسه بالهوية المصرية العربية.
- تعيين مزيد من المعلمين لسد العجز في المواد الدراسية، وتقليل ندب معلمي المواد الدراسية الأساسية لشغل الوظائف الإدارية أو الإشرافية.

مصادر تم الاستعانة بها حسب ورودها بالمتن:

سند، صفاء صلاح (٢٠١٤). البحث العلمي ودوره في التنمية البشرية. رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

استراتيجية التنمية المستدامة (٢٠١٦): رؤية مصر ٢٠٣٠. وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري. القاهرة.

منظمة اليونسكو بالتعاون مع اليونسيف والبنك الدولي (٢٠١٦). إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

احصاءات وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٣). الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠٢٢/٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية. القاهرة.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٩). احصاء بالبيانات الواردة بالجدول. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

Oxford University Press (2022 Nov.) Accessibility noun. Oxford Learner's Dictionary, Electronic Dictionary, Available at: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com

Cambridge University Press (2022 Nov.) Accessibility noun, Electronic Dictionary, Available at: https://www.dictionary.cambridge/dictionary/English/accessibility

بهنسي، شيماء أحمد (٢٠٢١ يوليو). مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بعد– دراسة تحليلية نقدية. العدد ١١٥، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٤٠–٢٧٩.

جمال الدين، نجوى يوسف (٢٠١٨). التعليم من أجل التنمية المستدامة. رؤية تحليلية للمؤتمرات العالمية. دار الوطن. الجيزة.

UNDP (2012).Sustainable Development. Time for Action. Available at: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/UNDP_brochure_Rio+20, at: 30/7/2023

اليونسكو (٢٠٢١). إعادة تصور المستقبل معًا: عقد اجتماعي جديد للتعليم. وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معًا.

استراتيجية التنمية المستدامة (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠. مرجع سابق. وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري. القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٨ يناير). الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/ ٢٠١٩– ٢٠٢١/٢٠٢٢). القاهرة.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠). القاهرة.

دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). الهيئة العامة للاستعلامات. القاهرة.

قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨.

وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (١٢٢) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٦. بشأن تأهيل المدارس الخاصة والرسمية للجودة والاعتماد. مكتب الوزير.

قانون العمل رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٣)، والصادر عنه القرار رقم (١١٨) لسنة (٢٠٠٣) فى شأن تحديد الأعمال والمهن التى لا يجوز تشغيل الأطفال فيها قبل بلوغهم سن الرابعة عشر.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٤). تقرير التعليم للجميع في مصر (٢٠٠٠-٢٠١٥). المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع مكتب اليونسكو بالقاهرة.

وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (٤٢) لسنة (٢٠١٥). بشأن دمج الأطفال ذوي الاعاقة البسيطة مع الأطفال العاديين في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي. القاهرة.

القانون رقم (١٥٥) لسنه ٢٠٠٧، بشأن تطبيق الكادر للمعلمين.

وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (١٦٤) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣١. بشأن اعتماد بطاقات وصف أعضاء هيئة التعليم. مكتب الوزير.

غانم، تفيدة سيد (٢٠١٩ يناير). ملامح مناهج المرحلة الابتدائية في نظام التعليم الجديد ٢.٠. في صحيفة التربية. السنة (٧١). (١-٢). القاهرة، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية. ٢٣-٤٠.

بغدادي، منار وشوقي، إيمان (٢٠١٦). تحسين القدرة التنافسية للتعليم قبل الجامعي في ضوء أفضل الممارسات. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (٢٠٦) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٠. بشأن حافز التفوق الرياضي. مكتب الوزير.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨). التعريف بمدارس التعليم المجتمعي. الإدارة العامة للتعليم المجتمعي.

عبد الصادق، عادل (٢٠٢١ يوليو). الأمية الرقمية: مهارات التنمية المستدامة في العصر الرقمي، في مجلة أحوال مصرية، السنة العشرون. عدد (٨١). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام المصرية. القاهرة.

الفار، ابراهيم (٢٠١٥). تربويات العصر الرقمي. سلسلة تربويات الحاسوب. العدد (١٠). الدلتا لتكنولوجيات الحاسب. طنطا.

منظمة اليونيسف (ديسمبر ٢٠١٧). تقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر. اليونيسف.
وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٠ مايو). تقرير ما تم انجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٠.
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٤). تقرير التعليم للجميع في مصر. مرجع سابق. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع مكتب اليونسكو. القاهرة.
الجعيدي، وضحا بنت عامر(٢٠١٩ سبتمبر). الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه بالمرحلة الثانوية للبنات بمحافظة الخرج. مجلة كلية التربية. مجلد ٣٥(٩). جامعة أسيوط. أسيوط، (٧٠١-٧٢١).
الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠١٥)، آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر (إعداد خرائط الفقر لإقليم شمال الصعيد ،الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
حسنين، مجدة إمام (٢٠١٥ أكتوبر). السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال: نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص على مصر. مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
بغدادي، منار(٢٠٢٠ أكتوبر). الأطر المفاهيمية (التعلم الرقمي: ماهيته ومكوناته وعناصره). في صحيفة التربية. السنة (٧٢)، عدد (١-٢). القاهرة، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية. ١٦-٣٢.
عبد الصادق، عادل (٢٠٢١ يوليو). مرجع سابق. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام المصرية. القاهرة.
غنيم، صلاح الدين (٢٠١٨). تدعيم التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم بإعتبارها أحد محددات النجاح المدرسي: تصور مقترح لدور الأكاديمية المهنية للمعلمين. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة.
غنيم، صلاح الدين (٢٠٠٦ أبريل). التدريب على رأس العمل في المدارس المصرية: نظرة تقويمية. مجلة التربية والتنمية. السنة ١٤. عدد (٣٦). القاهرة، ٣-٣٦.
معهد التخطيط القومي (٢٠١٩). تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧. القاهرة، معهد التخطيط القومي.
صبحي، هدى محمد (٢٠١٦ فبراير). امكانيات تطبيق موازنات الأداء في مصر. سلسلة كراسة السياسات. عدد رقم ٥. القاهرة، معهد التخطيط القومي.

UNESCO (2017). Principles of Good Practice in learning Assessment. The Acer Centre for Global Education Monitoring. UNESCO Institute of Statistics.

حلمي، فؤاد أحمد (٢٠١٧) (باحث رئيس). الاحتياجات التعليمية الأساسية والإضافية للمناطق الأكثر فقرًا في مصر. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٢٢). إنهاء الفقر عالميًا وتعزيز الرخاء المشترك، وتصحيح المسار.

منظمة اليونسيف (٢٠١٧)، تقرير الأطفال في عالم رقمي. (تقرير سنوي). دراسة منشورة على الإنترنت، تم الاسترجاع من على الرابط: https://www.unicef.org

محمود، يسرية (٢٠١٤). تجارب بعض الدول في مجال الفرصة الثانية للتعليم والخبرات المستفادة منها في مصر. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة.